الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم:العلوم الإنسانية

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر (1929-1933)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في : التاريخ تخصص:التاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبين :
أحمد لبوز
موسى عليات

إشراف :
د.محمد الحاكم بن عون

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
أ.د لزهر بديدة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر
د . محمد الحاكم بن عون	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر
أ.د محمد عبد الرؤوف ثامر	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر

السنة الجامعية:2021- 2022 م

الإهداء (01)

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة عملي هذا إلى كل من يريد أن يتخذ العلم خليلا ، وإلى كل من سار واتبع خطى رسولنا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين وشفيعنا يوم الدين .
إلى مصدر الحنان ومنبع الحب، إلى من قال فيهما الله عزّ وجل: "واخفض لهما جناح الذّل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا...."
إلى روح والديا الكريمين رحمهما الله .
إلى من تحملت معي عناء التعب والشقاء وكانت نعم السند زوجتي الحبيبة حفظها وأطال الله في عمرها .
إلى فلذات كبدي : فاطمة، يوسف، محمد
و البرعمة الملائكية إلهام حفظهم الله
إلى من نشأت وترعرعت بينهم إخوتي: محمد الأخضر ، إسماعيل رحمهما الله ، محمود، ولا أنسى أخواتي العزيزات: هنية، فاطمة،خديجة .
إلى رفقاء دربي: كل بإسمه
إلى كل الأهل والأقارب من بعيد ومن قريب.
إلى كل الزملاء وإلى من رافقني في درب مدة التكوين،
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

أحمد لبوز

الإهداء (01)

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة عملي هذا إلى كل من يريد أن يتخذ العلم خليلا، وإلى كل
من سار واتبع خطى رسولنا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء
والمرسلين وشفيعنا يوم الدين.
إلى مصدر الحنان ومنبع الحب، إلى من قال فيهما الله عزّ وجل:
"واخفض لهما جناح الذّل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما
ربياني صغيرا...."
إلى والديا الكريمين حفظهما الله أطال في عمرهما مع دوام
وإلى كل مواطن جزائري يعمل بإخلاص وإتقان في سبيل نهضة بلاده
إلى رفقاء دربي: كل بإسمه
إلى كل الأهل والأقارب من بعيد ومن قريب.
إلى كل الزملاء وإلى من رافقني في درب مدة الدراسة الجامعية
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

موسى عليات

شـــــكر وعرفان

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

بداية نشكر الله على توفيقنا لإتمام هذا العمل راجين منه جل شأنه تحسين عاقبتنا وأحوالنا في كل زمان وحين .

لابد لنا ونحن نخطو خُطُواتنا المستدامة في الحياة العلمية من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح محمد الحاكم بن عون .

و قبل أن نمضي نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان و التقدير والمحبة، إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهّدوا لنا طريق العلم والمعرفة. إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

بذلك فلهم منا كل عبارات الشكر والامتنان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

قائمة المختصرات [1]:

الرمز	معناه
الو.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية

[1] سنتجاوز في بحثنا الاختزالات المعروفة مثل ص: صفحة، ط: طبعة... ، وسنكتفي بالمختصرات التي تتعلق ببحثنا.

المقدمة

عرف العالم المعاصر العديد من الأزمات الاقتصادية قبل أزمة الكساد سنة 1929م نذكر منها أزمة 1857م وأزمات أخرى خلال القرن العشرين كالأزمة الاقتصادية سنة 1907م، إذ اعتبرت هذه الأزمات بمثابة الأمراض المتلازمة مع التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي عرفه العالم الرأسمالي، وتعد أزمة الكساد الكبير (1929م- 1933م) الأقوى والأعنف حيث وصفها الاقتصاديون على أنها أعنف أزمة اقتصادية عرفتها البشرية خلال القرن 20م، بحيث أنها استطاعت في يوم واحد أن تزعزع الأوراق المالية في أمريكا، ولم يقتصر أثرها على هذا الحد بل امتد إلى جميع دول العالم وخاصة فرنسا، بل وصلت آثارها حتى إلى الجزائر التي كانت في ذلك الوقت تحت سيطرة الاستعمار، مما أثرت على اقتصادها الذي كان مرتبطا بالاقتصاد الفرنسي، كما أثرت على الوضع الاجتماعي والثقافي للجزائريين والتي زادتها تأزما وتدهورا.

الإشكالية:

إن معالجة مثل هذه المواضيع تحتاج من الباحث التطرق إلى كل جوانبه لكي تسهل عليه الإجابة على الإشكالية والتي تتمثل في :

- **إلى أي مدى أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م على الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية لابد من الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف كان الوضع العام (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي) للجزائر قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م ؟
- ما المقصود بالأزمة الاقتصادية العالمية ؟، وما هي أسبابها؟، وما هي مراحل انتشارها؟ ، وفيم تمثلت مظاهرها؟، وما هي أبرز خصائصها ؟
- فيم تمثلت انعكاسات وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر؟ وما هي أبرز الخطط والإجراءات المناسبة للخروج من هذه الأزمة.

دواعي اختيار الموضوع:

- يمكن تلخيص الأسباب و العوامل التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية وهي تتلخص فيما يلي :

أ- الدوافع الذاتية :

- الرغبة الذاتية في الاطلاع على الأوضاع العامة التي كانت تسود الجزائر خاصة قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م .
- رغبتنا في توضيح حقيقة المستعمر الفرنسي من خلال توضيح الأسباب التي دفعته لتمسك بالجزائر
- رغبتنا في التعرف على محطة هامة من تاريخ العالم المعاصر والتي كانت نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وسببا من أسباب الحرب العالمية الثانية.
- الرغبة في معرفة الإجراءات والخطط التي طبقتها الدول في مواجهة الاقتصادية خاصة وأن العالم لازال مهددا بمجموعة من الأزمات الاقتصادية الأخرى.

ب- الدوافع الموضوعية :

- الأهمية البالغة في الموضوع الذي يتناول فترة مهمة من تاريخ الجزائر والعالم.
- تسليط الضوء على انعكاسات وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على أوضاع الجزائر الاقتصادية و الاجتماعية لتنوير الباحثين في أن هذا الموضوع حضه الكافي من الدراسة وحثهم على المزيد من البحث في الموضوع، لأن أغلب الكتاب الذين اهتموا بهذا الجانب كانوا فرنسيين وكتبوا حسب ميولاتهم ولم يتحروا الموضوعية في ذلك.
- توضيح أهداف الاستعمار الاقتصادية والدور الذي لعبه من أجل تحطيم الاقتصاد الجزائري وتفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.
- إثراء المكتبة التاريخية الجزائرية بموضوع اقتصادي كانت له تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

حدود الدراسة:

ينحصر موضوع الدراسة بين (1929م- 1933م)، وقد انطلقنا في هذا البحث بدراسة الأوضاع العامة للجزائر قبل 1929م والتي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقوانين والمراسيم التي كانت تهدف فرنسا من ورائها للقضاء على البنية الاقتصادية وتفكيك الوحدة الاجتماعية للجزائريين، والقضاء على أي شكل من أشكال المقاومة التي تهدد أمن فرنسا، وتمثل الفترة موضوع الدراسة الأزمة الاقتصادية العالمية وكيف أثرت اقتصاديا واجتماعيا على الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية في دراسة موضوع أثر الأزمة الاقتصادية العالمية (1929م– 1933م) على الجزائر في التطرق إلى جانب مهم من تاريخ العالم المعاصر في فترة ما بين الحربين المتمثل في الأزمة الاقتصادية العالمية، ومعرفة كيف انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى معظم دول العالم، وتوضيح الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية اجتماعيا و اقتصاديا على الجزائر، حيث خلفت هذه الأزمة تداعيات وانعكاسات سلبية على الشعب الجزائري كتدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر والحرمان والبؤس والمجاعة والبطالة، كما عرف القطاع الصناعي والتجاري والزراعي تدهورا وتراجعا ملحوظا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي الوصفي لأننا قمنا بوصف مختلف الأحداث والوقائع واستعرضناها وفق تسلسلها الزمني، كما قمنا بإتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل الأحداث التاريخية واستنتاج انعكاسات وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر، كما قمنا باستقراء بعض الجداول الإحصائية والمعطيات الرقمية حول تطور عدد سكان الجزائر، تطور عدد المستوطنين، تطور عدد المهاجرين، تطور في بعض المنتوجات الزراعية والصناعية.

هيكل البحث:

يحتوي هذا البحث والموسوم بتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر (1929م–1933م) على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وملاحق وفهارس.

– تناولنا في الفصل الأول الأوضاع العامة للجزائر قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م وتطرقنا فيه إلى ثلاثة عناصر بحيث تطرقنا في العنصر الأول الأوضاع السياسية للجزائر وتعرضنا في العنصر الثاني للأوضاع الاقتصادية أما في العنصر الثالث تناولنا الأوضاع الاجتماعية.

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان لمحة عامة عن الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م ويتضمن أربعة عناصر حيث تعرضنا في العنصر الأول مفهوم الأزمة وبدايات ظهورها، أما في العنصر الثاني فقد تعرضنا إلى أسباب الأزمة أما في العنصر الثالث تناولنا مراحل

انتشار الأزمة الاقتصادية وتطرقنا في العنصر الرابع إلى أهم مظاهر وخصائص الأزمة الاقتصادية العالمية.

أما الفصل الثالث فقد كان تحت عنوان انعكاسات وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر وقسمناه إلى ثلاثة عناصر حيث تحدثنا في العنصر الأول عن انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري والعنصر الثاني انعكاسات الأزمة على الوضع الاجتماعي في الجزائر والعنصر الثالث عبارة عن حلول مقترحة للخروج من الأزمة، وفي الأخير أنهينا دراستنا بخاتمة تتمثل في مجموعة من الاستنتاجات لما درسناه في هذا البحث،كما أرفقنا هذه الدراسة ببعض الملاحق توضح ما تناولناه في هذا الموضوع.

المصادر والمراجع:

وقد اعتمدنا في دراستنا للبحث على عدة مصادر ومراجع منها:

أما عن المصادر :

- فقد اعتمدنا على كتاب"**هذه هي الجزائر**" للمؤلف أحمد توفيق المدني واستفدنا من خلاله في معرفة أصل عناصر السكانية المشكلة للمجتمع الجزائري .
- كتاب "**جغرافية القطر الجزائري**" للمؤلف أحمد توفيق المدني والذي حاولنا من خلاله معرفة الوضعية الإقتصادية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية .
- كتاب " **الحركة الوطنية 1919- 1939م الجزء الثاني**" للمؤلف محفوظ قداش والذي تعرفنا من خلاله على المعاناة الاجتماعية في أوساط المجتمع الجزائري قبل و أثناء الأزمة الإقتصادية العالمية 1929.

وإلى جانب هذه المصادر اعتمدنا على العديد من المراجع نذكر منها :

- الغالي غربي وآخرون: كتاب "**العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد**" استفدنا منه في معرفة أهم القوانين والمراسيم التعسفية التي سنها المستعمر والتي كان الهدف منها السيطرة على أراضي الجزائريين وممتلكاتهم .
- شارل روبير أجيرون: "**تاريخ الجزائر المعاصر**" واستفدنا من هذا الكتاب معرفة أوضاع الجزائر الإقتصادية خاصة في الجانب الزراعي قبل الأزمة الاقتصادية العالمية .
- كتاب "**تجارة الجزائر الخارجية مابين الحربين**" لمؤلفه عبد الرحمان رزاقي وهو كتاب يحتوي على العديد من الجداول الإحصائية المتعلقة بالمنتوجات الزراعية والصناعية

والمبادلات التجارية للجزائر خاصة أثناء الأزمة الإقتصادية العالمية والذي استفدنا منه معرفة مدى تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري .

- مروان عطوان: "**الأسواق المالية والنقدية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**" وتعرفنا من خلاله على بورصات الصرف العالمية وتأثرها بالأزمة الإقتصادية العالمية .

وبالإضافة إلى دراسات جامعية وأكاديمية سابقة نذكر منها:

- سامية نایاي وأسماء العابدي: "**السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1830 – 1900م**"،مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر.

- حياة تايتي: "**الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية في الوسط الوهراني 1929– 1954م**" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر .

- أما المقالات والدوريات : فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على :

- بن عون محمد الحاكم: **الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحافة اليقظانية(1929–1933)**، مجلة الإحياء، مج21، العدد29، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2021، والذي استفدنا منه في المقترحات التي قدمها أبو اليقضان للخروج من الأزمة .

- ميسوم بالقاسم: **سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة (1930م– 1954م)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 6،جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2013.

الصعوبات:

واجهتنا العديد من الصعوبات في كتابة هذا الموضوع نذكر منها:

- صعوبة التوفيق بين البحث العلمي وواجبات الحياة المهنية ووظيفة التعليم.
- الصعوبات التي نواجه كل باحث مبتدئ كصعوبة التعامل مع المادة العلمية بسبب تضارب المعلومات والأفكار في بعض الأحيان.
- قلة الكتب التي تناولت هذا الموضوع، وذلك من خلال أن المادة العلمية المتوفرة لا تعد تكون شتات إلا في بعض المراجع، مما تطلب جهد إضافي.

- صعوبة إيجاد الوقت المخصص للبحث وإنجاز المذكرة والتنقل بين المكتبات والوصول إلى المصادر والمراجع الغير محملة الكترونيا، بسبب الحياة المهنية ووظيفة التعليم.
- ورغم كل هذه الصعوبات إلا أننا حاولنا بذل جهدنا في إعطاء الموضوع حقه بجميع عناصره ونرجو أن نكون قد وفقنا من خلال هده الدراسة ولو بالقدر القليل وتسليطنا الضوء على فترة مهمة من تاريخ العالم والجزائر المعاصر

أحمد لبوز و موسى عليات

في : 29/ 05/ 2022

الفصل الأول

الأوضاع الاقتصادية للجزائر قبل الأزمة الاقتصادية العالمية

المبحث الأول : الوضع السياسي للجزائر .
المبحث الثاني : الوضع الاقتصادي .
المبحث الثالث : الوضع الاجتماعي .
خلاصة الفصل .

تمهيد:

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حتى مطلع القرن العشرين شهدت الجزائر أوضاعا سياسية واقتصادية واجتماعية مزرية بسبب السياسة الاستعمارية التي تمثلت في سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي كان الهدف منها القضاء على الهوية الشخصية للمجتمع الجزائري ونهب أرضه واستغلال خيراته والسيطرة على كل ممتلكاته، وكان من نتائج هذه السياسة بروز العديد من ردود الأفعال المختلفة مطلع القرن 20، وبما أن موضوع دراسته أثر الأزمة الاقتصادية 1929 على الجزائر، ارتأينا أن نوضح في هذا الفصل أوضاع الجزائر (سياسية ،اقتصادية، اجتماعية) قبل الأزمة الاقتصادية العالمية .

الفصل الأول: أوضاع الجزائر قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م

المبحث الأول :الأوضاع السياسية

منذ دخول الاستعمار الفرنسي ارض الجزائر بدأ في تطبيق سياسة استعمارية وحشية تهدف إلى عدة أشياء نذكر ثلاثة منها على وجه الخصوص:

- تطبيق سياسة استعمارية تهدف إلى جعل الجزائر مقاطعة فرنسية بامتياز.
- محاربة مقومات المجتمع الجزائري المتمثلة في التاريخ والهوية الوطنية وإزالتها من الوجود
- القضاء على أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تهدد أمن فرنسا في الجزائر[1].

ومن اجل إحكام قبضتها وسيطرتها بسط نفوذها على الجزائر قامت بتطبيق تلك السياسة التي قامت على إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات التعسفية الظالمة لمشروعها الاستيطاني الذي يسمح لها من السيطرة على الجزائر وجعلها جزءا لا يتجزأ من ممتلكات فرنسا[2].

ومن هنا نجد أن الحكومة الفرنسية قد أصدرت قرارها المشهور في 22 جويلية 1834 والذي بنص على أن الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا وأنشأت بذلك منصب الحاكم العام لإدارة الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، ومن جهة أخرى أكدت السلطات الاستعمارية دعمها المادي والمعنوي للمستوطنين بهدف استقرارهم في الجزائر[3].

وإلى جانب هذه القرارات سنت الإدارة الفرنسية قوانين أخرى أهمها :

- الإدماج والذي يعني في قاموس السياسة الفرنسية إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها مقاطعة من مقاطعاتها، وقد شرع في تطبيق هذه السياسة بعد مرسوم 30 جوان 1870م،حيث قسمت الجزائر إلى ثلاثة ولايات في الشمال، الجزائر قسنطينة وهران، وكلها كانت تابعة لوزارة الداخلية الفرنسية، وقد تعززت القوانين الفرنسية بقانون الأهالي 1871م في عهد الحاكم العام ألبرت، ودعم سنة 1986م في عهد تيرمان (1882م– 1891م) من خلاله

---

[1] أبو القاسم يعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998م، ص 89.

[2] عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997م، ص89 .

[3] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م – 1954م)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م، ص 24.

أعطيت لسلطات الاستعمارية صلاحيات استثنائية، مما كرس المزيد من الهيمنة على الجزائر[1].

كانت هذه القوانين تهدف إلى منح المسئولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الأهالي وخاصة القبائل الثائرة [2].

ونتيجة لهذه السياسة الفرنسية الظالمة على الشعب الجزائري والمتمثلة في مجموعة من القوانين الاستثنائية برزت ردود أفعال مختلفة من مقاومة مسلحة ومقاومة سياسية، إذ عاشت الجزائر خلال مطلع القرن العشرين مرحلة غنية بالأحداث السياسية كان لها الأثر الكبير في نمو الوعي الوطني عند الجزائريين وتبلورها في شكل مقاومة وطنية [3]

أولا: الأوضاع السياسية في الجزائر (1900م- 1919م)

إن المتتبع لتاريخ الجزائر المعاصر يجد أن الفترة الممتدة من(1900م-1919م) تميزت أوضاع الجزائر فيها بعدة مميزات نذكر منها ما يلي :

- استمرار و سيطرة المستوطنين على البلاد وانفرادهم في تسيير شؤونها و كانوا يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية وفي حين نجد الجزائريين محرومين من حقوقهم السياسية ومن ممتلكاتهم.

- فشل محاولة توسيع التمثيل النيابي للجزائريين بسبب معارضة المستوطنين.

- إنشاء العديد من المدارس نذكر منها مدرسة الجزائر سنة1904م، وتلمسان سنة 1905م وهذا من أجل استقطاب عدد أكبر من الجزائريين[4] .

- تحول وتغير نضال الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وتركزه على المقاومة السياسية السلمية.

---

[1] عبد المجيد بن عدة : **مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1993م ص 10.

[2] يحي بوعزيز: **المصدر السابق**، ص ص41، 42.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1830م – 1900م)**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 107.

[4] شارل روبير أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 م – 1919 م)**، ج1، ص 868.

– النهوض وإعادة بعث التراث الفكري والحضاري للأمة الجزائرية تأثرا بدعوات العديد من الدعاة والمفكرين مثل"جمال الدين الأفغاني[1]" و "محمد عبده[2]"، وفكرة الجامعة الإسلامية[3]،

وقد وصلت أفكار هؤلاء إلى الجزائر إما عن طريق الاحتكاك بهم مباشرة أو عن طريق هجرة بعض الجزائريين إلى المشرق أو زيارة بعض هذه الشخصيات إلى الجزائر كزيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر سنة 1903م.

– ظهور العديد من الشخصيات الإصلاحية من أمثال "عبد القادر المجاوي4" و"عبد الحليم بن سماية[5]"، بالإضافة إلى "عمر راسم" و"عمر بن قدور" و" محمد بن شنب".

– بروز مقاومات وثورات مثل عين بسام، عين التركي .

– رفض قانون التجنيد الإجباري 03-02- 1912م من خلال القيام بثورات وعرائض، ففي أكتوبر1914م اندلعت أحداث بني شقران نضرا لرفض الجزائريين عملية التسجيل، كما برزت المعارضة الجدية والفعلية لهذا القانون بعد موافقة البرلمان الفرنسي في 03 فيفري 1912 م في أشكال مختلفة من الاحتجاج إلى المظاهرات وتقديم العرائض و الكتابة في الجرائد وتوزيع المنشورات[6].

– ميلاد حركة الشبان الجزائريين والتي ظهرت تقريبا ما بين (1892م و1993م) والتي كانت بمثابة حركة نخبوية تتشكل من المثقفين الذين درسوا في المدرسة الفرنسية، وقد برز نشاطها مع مطلع القرن العشرين خاصة سنة 1912م، ردا على قانون التجنيد الإجباري

---

[1] ولد في أفغانستان، سنة 1839م، وهو من أكبر دعاة الإصلاح في العالم الإسلامي، وصاحب فكرة الجامعة الإسلامية، توفي 09 مارس1897م بتركيا.

[2] ولد سنة 1949م بمصر، وهو تلميذ جمال الدين الأفغاني، توفي سنة 1905م .

[3] ناد بها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، من أجل إصلاح العقيدة الإسلامية وتطهيرها من الشوائد

[4] ولد بتلمسان سنة 1848م، تعلم القرآن الكريم ثم انتقل إلى تطوان وفاس وجامع القرويين بالمغرب الأقصى ،ثم رجع إلى الجزائر وعين إماما مدرسا بجامع سيدي رمضان سنة 1908م، إلى أن توفي في قسنطينة سنة 1914م.

[5] ولد سنة 1866م بالجزائر العاصمة، تربى على يد أبيه المتخرج من الأزهر، درس إلى جانب عبد القادر المجاوي، ناد بأفكار الجامعة الإسلامية، درس بالمدرسة الثعالبية بالجزائر العاصمة من مؤلفاته فلسفة الإسلام،توفي سنة1933م في الجزائر العاصمة

[6] مريم حداد : **الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين (1919 م – 1939 م)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، إشراف الأمير بوغدادة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 14

الذي اعتبرته معاديا للديمقراطية، إلى جانب إلغاء كل القوانين الاستثنائية كقانون الأهالي وتحقيق المساواة في التمثيل السياسي[1].

– إنشاء الجمعيات والنوادي،حيث بدأ ظهورها مع أواخر القرن 19 م، وازدهرت مع مطلع القرن 20، وقد مثلت النوادي والجمعيات منبعا روحيا وفكريا، وخط دفاع ضد سياسة المستعمر المتمثلة في التضليل و التجهيل والفرنسة وساهمت في تأطير العديد من الشباب[2] ومن أهمها الجمعية الراشدية عام 1894م، والجمعية التوفيقية أنشأت بالعاصمة 1908م[3]، جمعيات وادي ميزاب والتي تركزت في بني يزقن والقرارة وغرداية[4]، والجمعية الصادقية 1910م، كما ظهرت العديد من النوادي كنادي صالح باي 1907م إضافة إلى نادي الشبان الجزائريين يتلمسان والجمعية الإسلامية القسنطينية ونادي التقدم بعنابة[5]، حيث كان لهذه النوادي دور بارز في نمو الوعي الثقافي والسياسي للقضية الجزائرية، و كان لها دور ومساهمة فعالة في تشكيل الإرهاصات الأولى للحركة الوطنية الجزائرية، وفي تربية الجيل الصاعد على حب الوطن و المبادئ والقيم الوطنية[6].

– ظهور الصحافة الوطنية وهذا بعد أن احتكرتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية حتى حدود 1900م، فكان لصحافة الجزائرية دور كبير في توعية المجتمع وأدت إلى انطلاق ونمو الوعي السياسي، ونذكر منها[7]، جريدة المغرب (1903م–1904م)، صحيفة الجزائر لعمر راسم (1908م)، جريدة الجزائر 1900م، أصدرها "دانيال لوسيان"[8]، كما ظهرت صحف أخرى تلت هذه الصحف منها، كوكب إفريقيا (1907م) لشيخ "محمد كحول" وصحيفة

---

[1] الوناس الحواس: **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2012 م، ص 30

[2] مروان عطوان: **الأسواق المالية والنقدية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، ديوان المطبوعات الجامعي، ط3، ج2، الجزائر 2005، ص100.

[3] مريم حداد : **المرجع السابق**، ص 9.

[4] الكاملة فرحات:**مرجع سابق**، ص 9.

[5] مريم حداد، **مرجع سابق** ، ص 9.

[6] الكاملة فرحات، **مرجع سابق**، ص 14.

[7] نفسه، ص 5.

[8] دانيال: كان يهودي الأصل يدعى ادوارد غاسلان واسمه الحقيقي غزلان.

الجزائر (1908م) وجريدة الحق الوهراني (1912م)، ومن أهم المجلات التي ساهمت في النهضة الجزائرية مجلة العروى الوثقى[1].

– ظهور النخب الجزائرية وهي:

النخبة الليبرالية: وهو تيار إدماجي مثقف بالثقافة الفرنسية طالب بالتجنيس وإدماج الجزائر وشعبها بفرنسا ومثل هذا التيار "ابن جلول" و"ابن التوهامي" و"فرحات عباس[2]" وقد فشل هذا التيار في استقطاب الشعب الجزائري.

النخبة المحافظة: وهو التيار المثقف بالثقافة العربية الإسلامية الذي طالب بالمساواة بين الجزائريين والمعمرين في الحقوق والواجبات، مع احتفاظ الجزائريين بالهوية الوطنية وتمسكهم بدينهم ومن أهم قادة هذا التيار "الأمير خالد".

ثانيا: الأوضاع السياسية في الجزائر من (1919 م – 1929 م)

عرفت الجزائر مطلع القرن العشرين نهضة فكرية وثقافية ساهم فيها مجموعة من الرواد الإصلاحيين وبرز مع هؤلاء الرواد مجموعة من الصحف الوطنية المناضلة، حيث ساهمت هذه النهضة في بروز مجموعة من التنظيمات بعد الحرب العالمية الأولى ومن أهم هذه التنظيمات:

1. دعاة المساواة:

مثل هذا الاتجاه الأمير خالد من خلال قيادة الوفد الجزائري في مؤتمر الصلح بباريس عام 1919 م وذلك للاستفادة من مبادئ ولسن أربعة عشر خاصة حق الشعوب في تقرير مصيرها حيث قدم عريضة في 23 ماي 1919م[3].

تفرغ الأمير خالد بعد تقاعده لنشاط السياسي فأسس جمعية الأخوة الجزائرية في 23 جانفي 1922 م ومن أبرز مطالبه:

---

[1] محمد علي دبوز: **النهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة** ،ج2، ط1، المطبعة العربية ، الجزائر، ص 66.

[2] طالب فرحات عباس بالتجنس الجماعي دون شرط ، فهو يرى أن الدين الإسلامي لا يمنع أن يكون المسلم فرنسا وقد تناول هذه الأفكار في كتابه الشباب الجزائري الذي أصدره سنة 1931م، وهو في الأصل مجموعة من المقالات كان قد كتبها في جريدة الإقدام للأمير خالد.

[3] حكيم بن الشيخ : **دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912م– 1936م**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001 م– 2002م، ص 63.

- المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في التمثيل النيابي والمجالس المنتخبة .
- حرية الصحافة والجمعيات [1].
- إجبارية التعليم لكل الجزائريين .
- الحق للجزائريين في تقلد جميع المناصب المدنية والعسكرية .
- إلغاء القوانين الاستثنائية في حق الجزائريين[2].

ومن أجل إعلاء صوته في الداخل والخارج، أسس جريدة الإقدام التي صدرت في فيفري 1919م، وكانت لسان حال الشباب الجزائري وصدرت باللغتين العربية والفرنسية، بحيث كانت منبر للدفاع عن حقوق الجزائريين والهجوم على أعدائهم وهو ما أزعج الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي أوقفتها في مارس 1923 م .

نفي الأمير خالد في جوان 1923 م، حيث كانت له مساهمة في تأسيس أول حزب سياسي في الجزائر وهو نجم شمال إفريقيا سنة 1926 م.

2. دعاة الاستقلال:

مثله حزب نجم شمال إفريقيا، حيث اختلفت الآراء والمصادر في تحديد سنة ظهور هذا الحزب على الساحة السياسية، ويعود ذلك إلى السرية التي طبعت أعضاءه منذ اجتماعاتهم الأولى لمناقشة فكرة إنشاء الحزب والخوف من المتابعات البوليسية، والأكيد أن هذه الاجتماعات بدأت منذ سنة 1924م برعاية الأمير خالد[3]، ترأس الحزب في البداية عبد القادر الحاج علي، ومصالي الحاج أمينا له و الأمير خالد رئيسا شرفيا.

ظهر النجم في البداية تحت غطاء الحزب الشيوعي الفرنسي، وضم كل عمال شمال إفريقيا من الجزائريين والتونسيين والمغاربة، وفي مؤتمر بروكسل 1927م مثل مصالي الحاج نجم شمال إفريقيا حيث طالب في هذا المؤتمر باستقلال الجزائر و جلاء القوات الفرنسية، مما أثار غضب الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم أصبح ومصالي الحاج رئيسا للنجم، كما انسحب

---

[1] محمد تقية: **الثورة الجزائرية المصدر الرمز الآمال**، تر، عبد السلام عزيزي، القصبة، الجزائر، 2010 م،ص42.

[2] عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م**، دار المعرفة، الجزائر، ج2، 2006م، ص 357.

[3] نايت قاسي إلياس وحسين عبد الستار: **واقع الجزائر فيما بين 1927 و1930**، مجلة القرطاس لدراسات الفكرية والحضارية، العدد2، المجلد 7، جويلية 2020م، ص 31.

المغاربة والتونسيين وبدأ الحزب الشيوعي الفرنسي بالتضييق على النجم نتيجة مطالبته بالاستقلال التام للجزائر عن فرنسا،فقامت الإدارة الفرنسية بحله عدة مرات .

ويمكن أن نلخص مطالب النجم في :

- الاستقلال الكامل للجزائر.
- جلاء الجيش الفرنسي .
- إنشاء جيش وطني.
- حرية الصحافة والاجتماع والتجمع من الحقوق السياسية والنقابية.
- إلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية.
- العفو عن جميع المساجين .
- إنشاء برلمان وطني[1].

3. دعاة الإدماج:

مثلته فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين وهو جمعية سياسية تشكلت في الأساس من الشخصيات السياسية المثقفة بالثقافة الفرنسية تأسست في سبتمبر1927م، كانت منتشرة في عمالة قسنطينة، تزعم هذه الجمعية محمد صالح بن جلول من بين أعضائها الدكتور سعدان وفرحات عباس، تتمثل أهم مطالبها:

- إدماج الجزائر مع فرنسا.
- إلغاء قانون الأهالي.
- توفير التعليم والتكوين للجزائريين.
- المساواة في الخدمة العسكرية.
- إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا.
- المساواة في العلاوات بين الأوربيين والمسلمين.

وعموما فقد كانت مطالبهم إدماجية مع عدم معارضتهم للتجنيس، الأمر الذي قربهم من الإدارة الفرنسي

[1] نايت قاسي إلياس وحسين عبد الستار: **مرجع سابق**، ص 31

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي

استعملت السلطات الاستعمارية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية شتى الأساليب والوسائل لاستغلال ونهب الأراضي وتحطيم البنية التحتية للاقتصاد الجزائري، ولم يكن الاقتصاد الجزائري في دلك الوقت بأحسن حال من واقعها السياسي، فقد كان الاقتصاد الجزائري مرتبطا ارتبطا كليا بالاقتصاد الفرنسي، بل مكملا له[1].

عمل النظام الاستعماري الفرنسي على تطبيق سياسة اقتصادية تقوم على أساس الظلم والنهب، وتجويع الجزائريين، وإرهاقهم بالضرائب والقوانين الظالمة و الجائرة[2].

أولا: الزراعة

منذ أن وطأت أقدام الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر، بدأت فرنسا تعطي أهمية كبيرة للأراضي الزراعية واعتبرتها ركيزة أساسية في مشروعها الاقتصادي في الجزائر حيث عمدت على سن مجموعة من القوانين للاستيلاء والاستحواذ على الأراضي الجزائرية ظلما نذكر منها[3] :

- قرار 07 ديسمبر 1830م : القاضي بمصادرة الأوقاف و أراضي البايلك.
- مرسوم 1832م: الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة.
- قانون 01 أكتوبر 1844م: وهو خاص بالأوقاف والممتلكات العقارية .
- قرار 31 أكتوبر 1845م: الذي ينص على مصادرة كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين.
- قانون 16 جوان 1851 م: تصفية أراضي العرش .

كما قامت فرنسا بالاستحواذ والسيطرة واستغلال أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الخصبة وذلك من خلال فرض عدة قوانين[4]، كقانون 08 ماي 1871م، والذي ينص على مصادرة الأملاك الجماعية والفردية التي تعود إلى القبائل أو السكان الذين يقومون بنشاط عدائي ضد

---

[1] نايت قاسي إلياس وحسين عبد الستار: **مرجع سابق**، ص 32

[2] عصام خته: **إصلاحات فيفري 1919م بالجزائر وموقف الحركة الوطنية منها**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص المغرب العربي المعاصر، **إشراف** : موسى بن موسى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018- 2019م، ص21.

[3] الغالي غربي وآخرون : **العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد**، دار هومة، د ط، الجزائر،2007م، ص19.

[4] الغالي غربي و آخرون: **المرجع السابق**، ص ص 20- 21.

فرنسا، كما صدر "قانون وارني"[1] في 26 جويلية 1873م الذي كان يهدف للقضاء على الملكية الجماعية والأعراش التي لم تصادر بعد.

وعلى إثر هذه القوانين والتشريعات الظالمة في حق الجزائريين تم نهب معظم هذه الأراضي لصالح المستوطنين، حيث بلغت الأراضي التي استحوذت عليها سنة 1870م بـ 765 ألف هكتار، وفي سنة 1900م بـ 1.682 ألف هكتار إلى غاية سنة 1920م، كما استولت الإدارة الاستعمارية على أكثر من 897 ألف هكتار من الأراضي[2].

و من بين المحاصيل الزراعية السائدة في الجزائر نجد الحبوب والأشجار المثمرة، وزراعة الخضر ومن أهم هذه الخضر نجد البطاطا والفاصوليا، العدس، الشمندر، الجزر، اللفت، والكرنب و البازلاء، بالإضافة إلى زراعة الحمضيات ومن أهمها البرتقال والليمون[3].

في المقابل نجد أن الإدارة الاستعمارية عمدت على هدم أسس الزراعة وعمد المستوطنين على زراعة بعض المنتوجات الزراعية الغريبة والدخيلة والتي لم يكن الفلاح الجزائري يزرعها كالكروم، وعملت الإدارة الفرنسية على تشجع المستوطنين على زراعتها، ففي الثلث الأول من القرن 20 بلغت المساحة التي تغطيها الكروم 400 ألف هكتار من الأراضي الخصبة، كما أهملت بعض الزراعات الأساسية عند الجزائريين كزراعة الحبوب الغذاء الأساسي للجزائريين، وكان نتيجة انخفاض إنتاج الحبوب مطلع القرن 20 والذي تزايد مع التزايد السكاني في الجزائر إلى حدوث اختلال بين الغذاء والسكان فنتج عنه ظهور المجاعة في الجزائر سنوات 1920م، 1922م، 1924م[4].

وهكذا يمكن القول أن النشاط الفلاحي بالجزائر قد تراجع كثيرا حيث لم يعرف نموا في الإنتاج، فقد كان إنتاج الحبوب بين سنتي 1901م إلى 1910م يقدر بـ 19 مليون قنطار

---

[1] وارني: وأقسط بارواني، من مواليد 8 جانفي 1810 درس الطب وعمل طبيبا جراحا، تقلد عدة مناصب عسكرية ومدنية عين واليا على الجزائر عام 1870 وأنتخب عام 1871 نائب عن مقاطعة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية وعضوا في لجنة الحجز والمصادرة،ويساهم بفعالية في وضع نظام الملكية العقارية في الجزائر.

[2] سامية بن نايي وأسماء العابدي: **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830- 1900م**، مذكر لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، **إشراف:** عبد الرحمان التونسي، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة، ص 74.

[3] العربي إسماعيل :**المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د ط ،1982، ص ص 24، 25.

[4] Agron Charles rebert: **politiques colonials au Maghreb** ،édition P،U.F.PARIS. P24

ثم نزل إلى 16 مليون قنطار بين عامي 1921م إلى 1930م، ونفس الشيء يمكن قوله عن الماشية وخاصة الأغنام التي انخفضت كثيرا، فقبل 1910م كانت تقدر بـ 9 مليون رأس فتراجعت إلى 05 مليون رأس سنة 1914م[1].

ثانيا: الصناعة

إلى جانب الاستيلاء والاستحواذ على الأراضي الزراعية ومصادرة أملاك الجزائريين لصالح المستوطنين، عملت السلطات الفرنسية على محاربة الصناعة المحلية التي كانت تزخر بها الجزائر قبل الاستعمار، فعمد الاستعمار على مضايقة الصناعات اليدوية خاصة صناعة النحاس، الفضة، الذهب، الجلد، الحياكة، الصناعة الحربية والبحرية[2]، كما أن الإدارة الفرنسية لم تنقل الثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا وأوروبا بعد منتصف القرن 18م.

كما عملت فرنسا على استكشاف المعادن واستخراجها ووفرت جميع الوسائل لاستغلال أكبر عدد من المناجم، فقامت بمد شبكة من المواصلات ربطت بين المناجم وموانئ التصدير ، وعرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 1898م، حيث ارتفع عدد الامتيازات الممنوحة لاستغلال المناجم من 51 امتياز سنة 1898م إلى69 امتياز سنة 1903م، وحسب بعض تقارير المندوبيات المالية للحكومة العامة في جوان 1919م بلغ عدد المناجم الممنوحة في هذه السنة 96 منجم منها 57 في طريق الاستقلال[3].

وتحتوي الجزائر على ثروات معدنية مختلفة وهي الحديد،الفوسفات، الرصاص والزنك وغيرها من المعادن الأخرى كالنحاس الذي يستخرج من منجم عين بربار بالقرب من عنابة، والزئبق الذي يوجد في عين الكرمة بالقرب من غرداية والفضة في بعض المناجم إلى جانب الرصاص والزنك[4].

---

[1] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982،ص ص 124-127.

[2] محمد الأمين بلغيث: **الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر**، دار كتاب الغد،الجزائر، 2007،ص67.

[3] لبنى معمري وهند فايزي: **تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد الجزائر وتونس 1929م-1939م**، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف: عبد القادر كركار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية'، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،ص 29.

[4] أحمد توفيق المدني: **جغرافية القطر الجزائري**، دار الشريف، ط1، تونس، 1948، ص 60.

وإلى جانب المواد المعدنية الإستخراجية وجدت موارد طاقوية مستخرجة وهي:

الفحم الحجري: وقد وجد في شمال الصحراء في منطقة كلومب[1] ببشار، ومن أهم مناجم الفحم منجم القنادسة الذي تم اكتشفه سنة 1907م ومنجم بشار للحديد.

البترول والغاز الطبيعي: كانت بداية استغلال البترول تعود إلى الفترة الاستعمارية حوالي 1895م وما يميزه انه كان بترول مصفى، أما اكتشاف الغاز الطبيعي في الصحراء كانت البداية في جنوب غرب عين صالح[2] .

وقد سيطر المستوطنون على 28.65% من قطاع الصناعة الذي يخدم مصالحهم الخاصة ، وهذه الصناعة مكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية مما جعلهم يلحقون الأذى بالمستضعفين وسلبهم مصدر رزقهم.

ثالثا: التجارة

لقد تمكن المستوطنون من احتكار التجارة بنسبة 57% بما يخدم مصالحه الخاصة ومكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية .

التجارة الداخلية:عرفت نشاطا وازدهارا كبيرا في العديد من المناطق، وتركزت على المعطيات اللازمة بالنسبة لتغذية والمنتوجات المصنعة بالإضافة إلى إقامة المؤسسات الاقتصادية وإنشاء مراكز تجارية منها إقليم توات .

التجارة الخارجية: كان لها دور مهم وأساسي في إنشاء ووضع اقتصاد مثمر، نظرا لما تحتويه الجزائر من إمكانيات اقتصادية، لكن التجارة الجزائرية بالسوق الصناعية العالمية من جهة والفرنسة من جهة أخرى مقيدة، والجزائر لم يكن لها نظام جمركي خاص بها لتتحكم في الواردات أما الصادرات فهي مرتبطة بالإنتاج الذي يخضع لتوجيهات الأسواق الخارجية الصناعية.

وتمثلت صادرات الجزائر في الكحوليات والغنم والصوف وأوراق الدخان وبعد عام 1870م طغت المشروبات الكحولية على الصادرات الجزائرية أما الواردات فتمثلت في الأخشاب ، الأواني، الآلات الحديدية، الوقود وبعض الكماليات (العطور ومواد التجميل)[3].

---

[1] هي منطقة جافة وساخنة تبعد عن ميناء وهران بحوالي 500 كلم وهو أقرب ميناء بالنسبة إليها.

[2] لبنى معمري وهند فايزي:**المرجع السابق**، ص 33.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص36-37.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى شهدت الجزائر أزمة اقتصادية داخلية بسبب تسخير المنتوجات الفلاحية والصناعية لخدمة الحرب مما أدى إلى نوع من الاختناق وتدهور القدرة الشرائية للجزائريين والأوربيين معا[1] .

[1] عصام ختة: **المرجع السابق**، ص 24.

المبحث الثالث:الأوضاع الاجتماعية

أولا: التركيبة السكانية للجزائر

لا يمكن الحديث عن الأوضاع الاجتماعية لمجتمع ما، دون الخوض في التركيبة السكانية التي يتشكل منها، لذا سنتطرق للحديث في دراستنا هذه عن تكوين المجتمع الجزائري الذي كان يتشكل من ثلاثة عناصر اجتماعية، فالعنصر الأول هم السكان الأصليون والعنصر الثاني فهم المستوطنون الأوروبيون والعنصر الثالث هم فئة اليهود الذي يعتبرون من أقدم العناصر السكانية في الجزائر[1].

1. السكان الجزائريون:

وهم سكان البلاد الأصليون وأصحابها الشرعيون، وينحدرون من أصلين اثنين: الأصل الأمازيغي، وهم السكان الأصليون في بلاد المغرب العربي كافة، والأصل العربي القادم عن طريق الفتوحات الإسلامية، فالعرب هم الأغلبية الساحقة من سكان الجزائر، وامتزج العنصران العربي والأمازيغي تحت راية الإسلام والعروبة، مكونين بذلك المجتمع الجزائري الحالي[2]، أما المجتمع الصحراوي في الجزائر فهو عبارة عن قبائل عديدة منتشرة عبر أقاليم المناطق الصحراوية وكان لهذه القبائل نسيج اجتماعي منسجم جدا، الشيء الذي يميز هذا المجتمع سيطرة الطابع الروحي عليه، فهو متماسك جدا بسبب قوة الروابط الأسرية التي تطبع عليه .

اختلفت الآراء حول عدد سكان الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي، لكن أغلب المؤرخين يرون بأن عدد سكان الجزائر كان لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة أما حمدان خوجة "...فقدر عدد السكان بعشر ملاين نسمة..."[3]، لكن السلطات الاستعمارية عمدت على تحريف هذه الأرقام، وهذا من اجل تبرير احتلالها على أساس أن الجزائر خالية تقريبا من السكان، وأن عددهم لا يتعدى مليون نسمة حسب تقديراتهم، وإذا رجعنا إلى إحصائيات 1861م-

---

[1] – بأحمد خليلي وتهامي شيباني: **الأوضاع الاجتماعية لشعب الجزائري بين الحربين العالميتين (1919م – 1939م)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: أحمد بوسعيد، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية، إدرار، 2016م-2017م، ص 2 .

[2] – أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001م، ص ص 28-29.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تر: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 46.

1871م، فإنها تؤكد أن تعداد السكان قد انخفض من 2732851 نسمة إلى 2125052 نسمة، والسبب في ذلك يعود إلى انتشار الأمراض والمجاعات والأوبئة القاتلة وحروب الإبادة التي طبقها الاستعمار الفرنسي ضدهم[1]، ولكن عددهم ارتفع إلى 3577000 نسمة في سنة 1891م ليصل إلى حوالي 4923186 نسمة في عام 1921م[2].

2. المستوطنون الأوروبيون:

عمل الفرنسيون بعد احتلالهم الجزائر سنة 1830م على تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائـــر، من مختلف الدول الأوروبية، من مدن البحر الأبيض المتوسط ومن ألمانيا وسويسرا وبلجيكا، وحتى من هولندا والدول الأسكندونافية، واستوطنوا فيها وسيطروا على أجود وأخصب الأراضي[3].

توسعت عملية الاستيطان كثيرا في عهد الجنرال بيجو، حيث شجعت الحكومة الفرنسية على الهجرة إلى الجزائر، فبين سنتي 1840 و1846م، جاء إلى الجزائر 194.887 فرنسي في حين رجع إلى فرنسا 117.722 أي بقي 77.165 مهاجرا من الملاكين الصغار من جنوب فرنسا وشمال شرقي مثلا، وكذلك من المغامرين الفقراء ومع هذا بقاء عدد الفرنسيين أقل من الأجانب ففي سنة 1847م كان عدد الفرنسيين 47.274 مقابل 62.106 أجنبي، منهم31.528 إسباني و8.758 مالطي و8.624 ألماني وسويسري و8.175 إيطالي .

وتواصت عملية الهجرة بأكثر قوة حيث تجاوزت أعداد المهاجرين كل التصورات وخاصة وان الجمهورية الفرنسية الثانية قد شجعت هذه العملية من اجل التخلص من الأعداد الهائلة من البطالين الذين تم تسريحهم من الورشات الفرنسية بباريس، وكذا التخلص من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق[4].

---

[1] أكرم بوجمعة : **أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 28،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2016م، ص 170.

[2] أحميدة عميراوي وآخرون: **السياسة الاستعمارية في الصحراء الجزائرية 1844م- 1916م**، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009م، ص ص 148-149.

[3] أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص 193.

[4] باأحمد خليلي وتوهامي شيباني:**مرجع سابق**، ص 8.

ولقد استوطن الإيطاليون والمالطيون في الشرق الجزائري وخاصة في المدن الساحلية، وهذا لقرب السواحل الجزائرية الشرقية لسواحل مالطا، كما استوطن الأسبان مناطق الغرب الجزائري لقربهم من سواحل وهران، أما المهاجرون الألمان فكان عددهم قليل حيث بلغ عددهم سنة 1855م حوالي عشرة آلاف نسمة .

وفي سنة 1911م قامت السلطات الفرنسية بإحصاء مدقق عن العنصر الأوروبي في الجزائر فكانت النتيجة أن عدد الأوروبيين بلغ 746.000، ثم وصل عدد السكان الأوروبيين في عهد الجمهورية الثالثة سنة 1921م إلى 791.370 نسمة، وفي سنة 1926 وصل عددهم 833.359 نسمة[1].

3.فئة اليهود:

يعتبر اليهود من أقدم العناصر السكانية في الجزائر، ففي السنوات الأولى من الحملة الفرنسية على الجزائر، أصبح اليهود في الجزائر يحتلون المرتبة الثانية في المجتمع بعد الأوروبيين، وساعدهم في ذلك بالإضافة إلى الميول الفرنسية إليهم تقبلهم لثقافة الاستعمارية الفرنسية[2]، وقد أختلف الكتاب في عدد اليهود في الجزائر، فمنهم من يرى أن عددهم كان 30.000 ألف نسمة، ومنهم من يرى أن عددهم 17.000 ألف نسمة، أما أحمد توفيق المدني فيرى"... أن عدد اليهود في القطر الجزائري عشية الاحتلال مائتي ألف نسمة..."[3].

لقد كان اليهود أثناء الاحتلال يسكنون المدن الكبرى كالعاصمة وقسنطينة ومستغانم ووهران وتلمسان .

كان يهود الجزائر في البداية يعتبرون أنفسهم من الأهالي، حتى صدور قرار كريميو في 24 أكتوبر 1870م، القاضي بمنح الجنسية الفرنسية ليهود المنطقة الشمالية من الجزائر حتى يتحولوا إلى مواطنين فرنسيين يتمتعون بحقوق وواجبات الفرنسيين الأصليين[4].

---

[1] باأحمد خليلي وتوهامي شيباني:**المرجع السابق**، ص ص 9، 10.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الأولى من 1920م إلى 1936م**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 438.

[3] أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ص 42.

[4] باأحمد خليلي و توهامي شيباني:**مرجع سابق**، ص ص 14،15.

وكان من نتائج هذا القرار تزايد عدد اليهود بسبب الأعداد الكبيرة القادمة من المغرب الأقصى وتونس وغيرهما طلبا للجنسية الفرنسية وفي ما يلي:

الجدول (1) : يبين تطور عدد سكان اليهود في الجزائر خلال الفترة (1901-1931م)[1].

السنة	عدد سكان اليهود
1901م	57132
1906م	64645
1911م	70271
1921م	73967
1931م	110000

من خلال دراستنا وتحليلينا لمحتوى الجدول يتضح لنا أن عدد سكان اليهود بدأ يتزايد شيئا فشيئا، فنلاحظ أنه في مدة ثلاثين سنة قد تضاعف عددهم، وهذا ما يفسر بزيادة نشاط الهجرة اليهودية نحو الجزائر، لأن اليهود في تلك الفترة كانوا بصدد البحث عن وطن قومي لهم في فلسطين، ولم يتسنى لهم ذلك إلا في سنة 1948م[2].

ثانيا: المعاناة الاجتماعية في أوساط الجزائريين

1. انتشار البطالة وقلة فرص العمل

لقد أدت السياسة الاستعمارية الاستيطان القائمة على مصادرة أراضي الجزائريين إلى طردهم منها وإبعادهم نحو الأراضي القاحلة، كما تم منعهم من تولي المناصب الحكومية والوظائف الإدارية، وعدم وجود اقتصاد قوي يرتكز على الصناعة في البلاد، إضافة إلى تزايد عدد السكان وعدم توفر أسباب العيش، كل ذلك أوجد بين الجزائريين عدد كبير من الشباب عاطل عن العمل.

أستخدم الفلاحون الجزائريون كخماسين في الأملاك الأوروبية لدى المستوطنين، فعمل الأهالي في بادئ الأمر كأجراء لحصد المحاصيل الزراعية،ثم استخدموا كعمال موسميين

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون:**المرجع السابق**، ص 439.

[2] بأأحمد خليلي و توهامي شيباني:**مرجع سابق**، ص16.

، وفي عام 1904م حلوا محل العمال الأجانب، وأصبحوا عمالا زراعيين بأجور زهيدة[1] .
وقد تحول الجزائريون من ملاك أرض إلى خماسين أو عمال يوميين أو موسميين مستعبدين فوصل عددهم إلى ما يفوق المليون خماس، كما كانت أوضاعهم في غاية البؤس ودخلهم ضئيل جدا، وقد تعرض هؤلاء الخماسون والعمال الجزائريون لأبشع استغلال طبقه المستعمر الفرنسي على مستعمراته[2]. وقد شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى أزمة شغل خطيرة، ففي ذلك الوقت ضربت البطالة أطنابها في المجتمع الجزائري، وفرضت نفسها على أكثر من مليوني جزائري في سن العمل ولم تكن الحال في الأرياف الجزائرية بأحسن منها في المدن، فقد تميز الوضع الاجتماعي في الجزائر ما بين 1920 و1929م، بانتشار كبير في ظاهرة البطالة وسط المجتمع الجزائري بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية[3].

2. الأوضاع المعيشية والصحية للجزائريين

بفعل السياسة الاستعمارية القاسية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر عاش الشعب الجزائري أوضاعا اجتماعية صعبة بسبب تدهور المستوى المعيشي،حتى أصبح الفقر يهددهم في كل وقت، وأصبح همهم الوحيد هو توفير القوت اليومي لعائلاتهم، فقد كان الجزائري ينظر إلى الأوروبيين على أنهم سبب تعاسته وشقائه لأنهم منعوه من قوته اليومي واستولوا على أرضه و خيرات بلاده[4].

كان الفرد الجزائري يشعر من الناحية الاجتماعية أنه مقهور ومضطهد، وبالمقابل كان يرى المستوطنين وهم يتمتعون بخيرات بلده، إن السياسة التي طبقتها فرنسا في الجزائر منذ 1871م، كانت تهدف إلى إذلال وتجويع الجزائريين حتى أصبحوا يعيشون في شبه مجاعة سنة 1912م .

---

[1] شارل روبير أجيرون، **المرجع السابق**، ص 102.

[2] بشير ملاح:**تاريخ الجزائر المعاصر، 1830م.1989م**،ج1،دار المعرفة، الجزائر، ص 250.

[3] بأحمد خليلي وتوهامي شيباني:**مرجع سابق**، ص39.

[4] محمد قريشي: **الأوضاع الاجتماعية لشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945م. 1954م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف:بن سلطان عمار،قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001م-2002م، ص 34.

وكانت مداخيل الفرد الجزائري تعتبر من أدنى المداخيل آنذاك ،فقد كانت السياسة المنتهجة في الجزائر تقضي بمنح الفرد الجزائري أجراً ضعيفا و زهيداً، وخاصة في المناطق الفلاحية، ليزداد المعمرون ثراءً والجزائريون فقراً[1].

كما ظهرت المجاعة ابتداءً من سبتمبر 1920م، واعترضت المجالس العامة للبلديات المختلطة على فقدان الجزائر كل سنة لأكثر من 50 مليون فرنك، لأن القمح كان يخرج بكميات كبيرة (صدرت الجزائر قرابة أربعة آلاف قنطار من القمح خلال التسعة أشهر الأولى من عام 1920م) وبعد ذلك تم استيراد القمح بسعر 240 فرنكا للقنطار، فوصلت الأزمة أوجها فيما يخص إنتاج الحبوب وتجارتها، وقد ضرب الكساد أيضا زراعة الكروم وتجارة الخمور[2].

وقد أصبحت المجاعة حقيقة لا يمكن نكرانها أو نفيها، وكان لزاما على النواب الفرنسيين في الجزائر الاعتراف بها[3]، إن تدني المستوى المعيشي كان حتما سيؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض الفتاكة والأوبئة، فقد ظهرت في الجزائر أمراضاً لم تكن معروفة من قبل جلبها الغزاة الفرنسيين، فانتشر مرض السل والكوليرا والالتهابات الرئوية، أوجاع المفاصل والإسهال، داء الزهري والحمة، والرمد الجدري والسيفيلس الوراثي، والتهاب الطحال والإعياء ونحافة الجسم والملاريا والروماتيزم وهذا كله ناتج عن السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر، مستخدمة فيها كل الوسائل من أجل إخضاع الجزائريين لسلطة المعمرين الفرنسيين، إلى جانب عدم اهتمام السلطة الفرنسية بصحة الأهالي[4].

---

[1] باأحمد خليلي وتوهامي شيباني:**مرجع سابق**، ص41.

[2] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919م.1939م**،ج1،ت ر: أمحمد بن البار،ط خ، دار الأمة، الجزائر، 2011م، ص24.

[3] محفوظ قداش: **المصدر نفسه**، ص 26.

[4] باأحمد خليلي وتوهامي شيباني:**مرجع سابق**، ص ص63، 64.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراسة هذا الفصل توصلنا أن الإدارة الاستعمارية أصدرت مجموعة من القوانين والمراسيم كقانون الأهالي ومرسوم 22 جويلية 1834م بهدف فرض سيطرتها على الجزائر، كما كان من نتائج السياسة الاستعمارية بروز ردود أفعال مختلفة مع مطلع القرن 20 تمثلت في الاحتجاجات، وتقديم العرائض، المظاهرات وتحول النضال من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي وظهور نهضة فكرية 20 والتي كان لها دور بارز في ظهور التنظيمات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى، كما استخدم المستعمر الفرنسي العديد من الوسائل والقوانين من أجل نهب الأراضي وتدمير الاقتصاد الجزائري وهدم أسس الزراعة، وجلب بعض المنتوجات الزراعية الغريبة عن الفلاح الجزائري ناهيك عن مضايقة الصناعة المحلية، كما كانت التجارة تحتكر من طرف المستوطنين، كما عاش المجتمع الجزائري أوضاعا اجتماعية مزرية أدت إلى انتشار الأوبئة والأمراض وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى محدودية الدخل والفقر .

وفي هذه الفترة ضربت العالم الرأسمالي أزمة اقتصادية عالمية بدأت من الو.م.أ ثم انتشرت إلى باقي دول العالم وهذا ماسنتناوله في دراستنا للفصل الثاني .

الفصل الثاني :

لمحة عامة عن الأزمة الإقتصادية العالمية 1929م

تمهيد :

المبحث الأول : مفهوم الأزمة وبدايات ظهورها .

المبحث الثاني :أسباب الأزمة الإقتصادية .

المبحث الثالث : مراحل انتشار الأزمة الاقتصادية .

المبحث الرابع : مظاهر و خصائص الأزمة الاقتصادية .

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد :

عرف القرن العشرون عديد الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي مست كثيرا من بلدان العالم أهمها أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، ولقد طرح الاقتصاديون والمؤرخون والسياسيون العديد من علامات الاستفهام حول مشكلة أزمة الأزمة الاقتصادية – موضوع بحثنا – التي أصابت مركز الرأسمالية في العالم الو.م.أ ونقلت العدوى في ظاهرة مقلقة ومثيرة للاهتمام إلى مختلف دول العالم، مخلفة آثارا سلبية خطيرة هددت الاستقرار السياسي والاقتصادي لتلك الدول وسنحاول أن نعرض في فصلنا الثاني شروحات عن أزمة الكساد العالمي من حيث (بدايات ظهورها، أسبابها، مراحلها، مع الوصول إل أبرز خصائصها).

المبحث الأول : مفهوم الأزمة وبدايات ظهورها .

أولا: مفهوم الأزمة الإقتصادية العالمية :

أضحى مفهوم الأزمة من المفاهيم واسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، كما أصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة الإقتصادية والمالية، ذلك لتعدد الآراء والمفاهيم الواردة في شأن وتصنيف هذا المفهوم شهدت مرحلة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، بفضل مجموعة من الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية التي كانت سائدة قبل الحرب والتي شملت مجالات الإنتاج والتجارة والعلاقات النقدية والمالية[1].

مفهوم الأزمة الاقتصادية االعالمية :

أولا : لغة

وهي الشدة والقحط، جمع أزمات[2]، يقال أزمة مالية عالمية كونها متعلقة بالمال من الدرجة الأولى والثاني عالمية كونها تشمل بعض دول العالم[3]، إن الأزمة في الإطار اللغوي تحمل دلالة معنوية تدل على الإصابة بالشدة والضيق[4]، وكذلك يعني لفظ الأزمة اللحظة الحاسمة لمرض معين ويرتبط بالتالي بالفترة التي يمكن للمرض أن يتطور فيها نحو تحسن أو تراجع .

ثانيا : اصطلاحا .

الأزمة من المصطلحات المستحدثة رغم كونها موجودة منذ ظهور الإنسان على وجه المعمورة وللأزمة العديد من المفاهيم الاصطلاحية بحيث لا يمكن حصرها في تعريف واحد محدد متفق عليه للأزمة المالية، لكن هناك مجموعة من المفاهيم التي تطرقت لتعريف الأزمة الإقتصادية العالمية فهناك من يرى أنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا سواء سلبيا

---

[1] مروان عطوان: **الأسواق المالية والنقدية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، ديوان المطبوعات الجامعي، ط3، ج2، الجزائر 2005، ص100.

[2] مجمع اللغة العربية :**المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية ،ط4، جمهورية مصر العربية ،2004، ص34.

[3] هيثم اللغة عويضة:**الأزمة المالية وانعكاساتها الإقليمية (حالة دراسية دبي ولبنان)**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص3.

[4] مجمع اللغة العربية، المرجع السابق ، ص34.

أو إيجابيا على النظام الاقتصادي كله وهناك من يرى أنها عبارة عن انتقال من مرحلة صاعدة إلى مرحلة هابطة يكون في الغالب عنيفا وفجائيا ومن التعريفات الأخرى للأزمة وهي :

تعريف الأزمة المالية من المنظور الاقتصادي :

بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في إحدى الأنشطة الإقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك)[1] .

الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات وكذلك إعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف .

يشير San Timoré أن الأزمة تقع فيما يشبه المثلث أسماه (مثلث الأزمة) وهذا المصطلح هو مفهوم يتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي :

عنصر المفاجأة، عنصر ضغط الوقت، عنصر التهديد [2]

تعريف الأزمة من المنظور الاجتماعي :

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة، واضطراب والعرق مما يستلزم التغيير السريع بإعادة توازن وذلك لتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة

تعريف الأزمة من المنظور السياسي :

يقصد بالأزمة من الناحية السياسية بتلك الحالة أو المشكلة التي تأخذ بأبعاد النظام السياسي لتعصف به، إذ تستدعي اتخاذ قرارات لمواجهة التجديدات الحكومة والمؤسساتيــة ، الانقلابات السياسية العنف السياسي ... إلخ .

---

[1] عبد علي كاظم المعموري :**الطوفان القادم توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**، مكتبة الحامد للنشر، ط1، عمان، د س ، ص 136.

[2] فلاح شفيع: **النشاط الربوي والأزمات المالية**، مجلة المعلومات، العدد الأول، لندن، 2008، ص15.

ثانيا : بدايات ظهور الأزمة الإقتصادية 1929:

1- ظهور الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية :

بعد انتخاب ألبرت هوفر رئيسا للو.م.أ بسنة واحد وقعت أزمة عالمية اقتصادية وذلك يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 حيث دامت إلى غاية 1933[1]، حيث مست هذه الأزمة كل مجالات الحياة في الو.م.أ وتعود أصول الأزمة العالمية إلى أحداث سوق المضاربة المالية في بورصة نيويورك عندما انخفضت أسعار الأسهم بشكل مقلق[2]، بالإضافة إلى ما عرفه الاقتصاد الأمريكي من تطور خلال الحرب العالمية الأولى وإلى انفتاح أسواق العالم أمامه بشكل كامل ولا سيما أسواق أوروبا التي كانت سببا في عودة المصانع والمؤسسات الأوروبية إلى الإنتاج مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية إلى الخارج مع الإبقاء على وتيرة إنتاجها المتصاعد، دون تأمين أسواق بديلة لها[3].

لقد كان للمصارف الأمريكية دور كبير في وتنشيط الحياة الإقتصادية حيث قدمت إعتمادات مالية كبيرة للمنتجين والمستهلكين في الو.م.أ، وخارجها لكن هذه السياسية كانت سلبا في تضخم أسعار السندات إلى الضعف ، فيما بقيت الإعمال الأخرى على حالها، وبهذا يكون السوق الأمريكي دخل في المضاربة حيث أدت إلى الزيادة في الإنتاج إلى حد مبالغ فيه، مقابل الشح في الطلب[4]، وانتشر أثرها في العالم أجمع بسرعة فائقة في أوروبا الوسطى وانجلترا وفرنسا حتى أنها بلغت أمريكا اللاتينية وامتد صداها إلى اليابان[5].

لقد ضربت بشدة الأزمة الاقتصادية قلب العالم الرأسمالي، أي الو.م.أ التي كان رخاؤها الاقتصادي قائما على تطور الاحتكارات التي سادت مجالات واسعة من الاقتصاد

---

[1] عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعني: **تاريخ و.م.أ الحديث**، دار لنهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973، ص1.

[2] إسماعيل نوري الربيعي : **تاريخ أوروبا السياسي المعاصر**، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2002، ص106.

[3] عوني عبد الرحمن السبعاوي: **التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 236.

[4] إسماعيل نوري الربيعي : **المرجع السابق** ، ص ص 106- 107.

[5] بير رونفن : **الموسوعة التاريخية (تاريخ القرن العشرين)** تر: نور الدين حاطوم ، ط2 ، دار الفكر ، 1985 ، ص17.

من الاقتصاد الأمريكي، عندما بدأت الأزمة كانت الأمور تجرى في الطريق الصحيح، وقبل انتهاء السنة كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة .(أنظر الملحق01)

2- ظهور الأزمة في الدول الأوروبية :

لقد امتدت الأزمة الإقتصادية العالمية إلى الدول الأوروبية في الفترة مابين 1929 إلى عام 1933 إلى دول أوروبا الغربية بإستثناء الإتحاد السوفياتي والشرق الأقصى وكانت فرنسا آخر من وصلت إليها الأزمة الإقتصادية عام 1932، في سابقة لم يشهد التاريخ المعاصر مثيلا لها في قوتها ومدى اتساعها، وذلك يفعل الترابط الاقتصادي المالي الحاصل بين دول العالم، والدور المهم الذي تلعبه الو.م.أ في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الأولى .

تبين إن سياسة العزلة التي انتهجتها الجمهورية ابتداء من عام 1929م في علاقتهم مع الدول الغير أمريكية لم تكن تشمل سوى العلاقات السياسية، حيث أثبتت واقع الحال بأن الو.م.أ ما كانت تترك مناسبة إلا وتتدخل في القضايا الاقتصادية الدولية وكل ما يؤثر على اتجاهاتها الدولية، وفي حل القضايا الاقتصادية الأوروبية وغير الأوروبية، حيث استغنت الو.م.أ على الديون الأوروبية من أجل الحصول على قروض جديدة للنهوض باقتصادياتها.

مما أوجب رابطة اقتصادية ومالية قوية بين الجانبين فكان وقع الأزمة شديد على أوروبا نتيجة لضخامة الاستثمارات التي كان الأمريكان قد قاموا بها ابتداء من عام 1919م، لا سيما ألمانيا والنمسا وبريطانيا وأجبرت الأزمة الاقتصادية العالمية الأفراد والمصارف على رفض إعطاء الاستثمارات الجديدة فحسب بل مما سبب حالة شديدة من الضيق في حركة أسهم المال وانعكاساته على كل مظاهر النشاط الاقتصادي ولا سيما المصرفي منها[1].

[1] بير رونفن : **المرجع السابق**، ص 171.

المبحث الثاني : أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 :

تعددت الآراء والتحاليل حول المسببات الحقيقية لأزمة 1929م فهناك من يرى أنها أزمة فائض في الإنتاج نتيجة لتطور تقنيات الإنتاج أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى مما زاد في حجم إنتاجية المصانع الأمريكية الأمر الذي خلق تكدس الإنتاج مما أدى إلى خلل في توزيع الثروة[1]، فيما الرأي الآخر أن أزمة الكساد العالمي هي في المقام الأول أزمة مالية وفيما يلي عرض لأهم أسباب الأزمة الإقتصادية العالمية :

أولا : الأسباب غير المباشرة :

1- تراكم الديون بسبب الحرب العالمية الأولى :

في أواخر الحرب العالمية الأولى أصبح الاقتصاد الأمريكي مهيمنا وكانت معظم الدول الأوروبية تعتمد على القروض الأمريكية والتي صرفت في سبيل التسلح أثناء الحرب والتخلص من تلك المديونية عن طريق زيادة الضرائب أو دفعها بالذهب وفي نهاية الأمر فالمستفيد الأكبر هم أصحاب المال على حساب الفقراء[2].

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى كانت قيمة المديونية الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية 12مليار دولار بوصفها قروضا حربية إضافة إلى التعويضات المفروضة على ألمانيا في معاهدة فيرساي[3]، باعتبارها المتسبب الأكبر في الحرب والتي ناهزت 27 مليار دولار لم يمكن الدائنون على استعداد لتأجيل دفع الديون فكان لذلك آثاره المدمرة[4].

---

[1] هيثم يوسف محمد عويضة : **كينز والكساد الكبير قراءة في الأزمة 1999 والأزمة الحالية**، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص 76.

[2] عبد الحميد زوزو: **تاريخ أوروبا و و.م.أ 1914-1945**، محاضرات ونصوص ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1996، ص 285.

[3] **معاهدة فيرساي:** عقدت بتاريخ 1919/06/28 بقصر فيرساي- خلال مؤتمر الصلح ضد ألمانيا التي اعترفت بموجبها لمسؤوليتها في إشعال الحرب العالمية الأولى وتحملت التعويضات مع فرض قيود عسكرية **أنظر** : الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص125.

[4] مرسي فؤاد: **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 364،

2-غزارة الإنتاج الصناعي :

أدى التطور في وسائل الإنتاج والآلات إلى الإفراط في الاحتكار مما ساهم بدوره في ارتفاع المستوى العام للأسعار وعليه صنف الطلب مقابل العرض حدثت أزمة الكساد[1].

3-عدم التوازن القطاعات الاقتصادية :

انخفاض أسعار المواد الأولية خلال فترة الحربين العالمتين الأولى والثانية وتسجيل القطاع الزراعي نوع من الكساد الزراعي والبطالة المتزايدة وضخامة الإنتاج الصناعي مما تسبب في زيادة نسب المضاربة التي أدت إلى اقتصاد قومي غير سليم في جوهره.

4-ارتفاع نسب الادخار وسهولة عمليات الاقتراض :

فبعد سنوات الرخاء الاقتصادي التي تلت الحرب العالمية الأولى خصوصا بداية العشرينيات على الحصول على القروض لتموين المشاريع الإقتصادية وتم تحويل أقساطا كبيرة جدا من الدخل القومي على الفور إلى مدخرات أو استثمارات فيما كان نصيب الطبقات العمال والمزارعين من الدخل الغير كاف[2].

5- اختلال التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي :

شهدت الفترة بين (1919-1929م) تراجعا ديمغرافيا محسوسا في البلدان الصناعية أين يتواجد المستهلكون الدائمون في وقت عرف الإنتاج قفزة نوعية[3]، أثرت على كساد الإنتاج وهذا مؤشر على أن الأزمة تستأخذ بعامل أكثر حدة.

---

[1] مروان عطوان : **المرجع السابق**، ص 211.

[2] صلاح أحمد الهريدي: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1789-1914)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، ص 256.

[3] عاشور شرقي:**أثر الأزمات المالية على التكتلات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 41.

6- ارتباط النقد بالذهب :

عدم توفر المرونة الكافية لكمية النقود تجاه المتغيرات التي يعرفها النشاط الاقتصادي للدولة[1]، خصوصا في ظل سياسة احتكار الو.م.أ لنصف الاحتياطي العالمي للذهب وسوء التوزيع لهذه المادة مما نجم عنه الضائقة الاقتصادية[2].

تقلص فرص الاستثمار في الو.م.أ خصوصا في القطاعات الكبرى الذي شهده العلم منذ 1922 مدعوما باستثمارات كبيرة وإقبال شديد على الثراء بالقرض والتقسيط كطلب مصطنع وغير دائم ما أدى إلى مضاعفة الإنتاج لإشباع طلب وهمي مصطنع[3] .

التصريحات المتفائلة عن كبار الصناعيين منهم الدير العام لشركة جنرال موتورز الأمريكية والتي تؤكد أن أسعار الأسهم وصلت إلى سقف عال ومستقر[4].

فيما يلغي من المحللين أن المتسبب في أزمة الكساد العالمي هو " ألون ميلر"رئيس المجلس الاحتياطي (الفيدرالي بسبب سياسيته الفاشلة في إدارة الأزمة)[5].

ثانيا :السبب المباشر :

يعتبر أهم سبب في حدوث أزمة الكساد العالمي في الفترة مابين (1929-1933م) إلى انهيار بورصة وول ستريت بتاريخ 24-10-1929م الأمريكيةّ حيث تراجعت أسعار الأسهم إلى مستويات غير معقولة حتى أصبحت حسب البعض مجرد قصاصات ورق في يد أصحابها الذين كانت حياتهم ومداخليهم تتوقف على ارتفاع أسعارها وفجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئا[6].

---

[1] أحمد فريد مصطفى : **سهير محمد السيد حسين ، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية** ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر ، ص ص200-202.

[2] عناد مجذاب بدر: **الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**، مجلة الدراسات الدواية، العدد13، بغداد، 2001، ص ص 18-19.

[3] عفات تقي الحسيني : **التموين الدولي** ، دار مجدلاوي للنشر، ط1، عمان الأردن، 1999، ص 202.

[4] أرنولد دانيال: **تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم ، تر : عبد الأمير شمس الدين** ، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1، بيروت، لبنان، ص 30.

[5] محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس :**الأزمات المالية قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 36.

[6] عبد العزيز سليمان، عبد المجيد نعنعنى: **المرجع السابق**، ص 195.

وقد أدى انخفاض الأسعار إلى إيداع في بيع الأسهم دون وجود من يشتري ما جعل العرض أعلى من الطلب وتراكمت الديون على المستثمرين وتحملت البنوك أعباء قروض ضخمة غير قابلة للسداد مما أدى إلى إغلاق أكثر من 500 بنك أمريكي[1]، وتراجعت قيمة الأوراق النقدية المتداولة ويفسر البعض ذلك ب:

أزمة نقص الاستهلاك والفجوة الحاصلة بين الإنتاج الضخم وضعف القدرة الشرائية[2].

فيما يذهب كينز إلى طرح أربعة عوامل أساسية ساهمت في خلق الأزمة وهي :

تناقص الاستهلاك و انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال بسبب الإفراط في تفضيل السيولة مما يتوجب تجميد أموال احتياطية[3].

جنون سوق الأوراق المالية واللامسؤولة من المصارف والبنوك التي أقرضت الملايين من الدولارات دون قيود ولا شروط ما أدى عمليات مضاربة غير سليمة أفقدت البورصة استقرارها المالي.

في حين يرى الماركسيون أن سبب الأزمة يعود إلى تراكم رأس المال وهو السبب في الأزمات المتعددة في النظام الرأسمالي إذن يرى الماركسيون الاشتراكيون أزمة 1929م هي أزمة نظام رأسمالي[4].

ثالثا : رؤية العالم الإنجليزي جون مينا راد كينز :

يذهب كينز إلى ما ذهب إليه عدد كبير من الاقتصاديين السابقين له أمثال ساي ومالتس وبعض الماركسيين من أن الأزمة الإقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ليست أزمة فائض في الإنتاج بل أزمة نقص في الطلب أو بعبارة أخرى نقص في الاستهلاك.

---

[1] سميح مسعود :**الأزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية الموحشة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص9.

[2] فائق طهبوب ، محمد السعيد حمدان : **تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، جامعة القدس، فلسطين، 2008، ص234.

[3] جون مينارد كينز :**المرجع السابق**، ص96.

[4] هيثم محمد عويضة :المرجع السابق، ص6.

إلا أن كينز يرجع هذا النقص بمراعاة الظروف المختلفة المصاحبة لأزمة 1929م الكبرى إلى أربع عوامل أساسية تكمن على التوالي :

- تناقص الميل للاستهلاك .
- انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال .
- الإفراط في تفضيل السيولة .
- تجميد الأموال الاحتياطية .

فأما عن العام الأول وهو تناقص الميل للإستهلاك فإن كينز يرجعه إلى سببين :

الأول :

ما يلاحظه من الدخل في الاقتصاد الرأسمالي يتجه بصفة عامة نحو التزايد وعندما يزيد الدخل تزيد معه النفقات الاستهلاكية ولكن بنسبة أقل من نسبة تزايد الدخل نفسه .

الثاني :

يتمثل في أن توزيع الدخل يسير في طريق يبتعد فيه عن المساواة لأن دخل الطبقات الغنية يتزايد بنسبة أكبر من نسبة دخل الطبقات الفقيرة، وهذا يعني أن هذه الخيرة لا يزيد دخلها إلا قليلا فلا يزيد استهلاكها بنفس الوصف، بينما الطبقات الأولى يزداد دخلها بنسبة أكبر، ويعلق كينز على هذا العامل أهمية خاصة لأنه من الناحية العملية عدم التساوي بين زيادة ٱستخدام وزيادة الدخل التي تنتج عنه .

وفيما يتعلق بالعامل الثاني هو انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال الذي يرجعه كينز إلى تناقص الميل للإستهلاك لأن المنظم الذي يرى هذا التناقض في النفقات الاستهلاكية يدرك الصعوبات التي ستقف في وجه تصريف منتجاته فيتوقع تناقص في الربح الذي يتحصل عليه المشروع .

أما العامل الثالث فهو الإفراط في تفضيل السيولة فإن كينز يرى أنه أخذ في التزايد ويعود ذلك إلى خصائص النقود وميزاتها التي تدفع الأفراد على تفضيلها على أي مال آخر ويرى أن هذا التفضيل هو العامل الجوهري الذي يرتبط به سعر الفائدة [1].

[1] Joha Maynes KEYNES ،(1936)،**The General Thear Cemploument ،Interset، And Money** ، Macmillan، Co، Itd، London.p56.

أما العامل الرابع والتمثل في سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة في الأسواق المالية وهذا يمكنه من التأثير المخطط لإحداث ضرر جسيم بصغار المتعاملين ولاسيما إذا كان يدعم هؤلاء الطغاة مؤسسات مالية صهيونية .

المبحث الثالث : مراحل انتشار الأزمة الإقتصادية 1929:

مرت الأزمة الإقتصادية العالمية بمراحل عدة والتي توالت مع تغيرات لها منذ البداية والتي تتمثل في:

أولا :مرحلة النشأة :

ما حدث في سوق المضاربة المالية في بورصة وول ستريت بنيويورك عندما انخفضت أسعار الأسهم بشكل آثار الهلع في يوم الخميس (24-10-1929)[1]، أدى أصحابها إلى بيع الأسهم في عرض يومي 23 و24 أكتوبر ما يقارب من 06 ملايين سند و13 مليون سهم وارتفع عدد الأسهم المعروضة إلى 16 مليون يوم 29 أكتوبر ففشلت المصارف في شرائها، وفقد مؤشر داو جونز 89% من قيمته. (أنظر الملحق 02)

وبصفة عامة فقد كان الانهيار الاقتصادي المالي في الو.م.أ أعلن أكثر من 5000 بنك إفلاسه، وهبطت قيمة الأوراق المتداولة من 89 بليون دولار إلى15 بليون دولار وبلغت قيمة خسارة الأسهم حوالي 75 مليون دولار، وارتفعت نسبة التضخم ورفع سعر الخصم من 5 % إلى 6 % وقلص من حجم القروض وارتفعت نسبة البطالة إلى 8 % ثم 25% عام 1932.

ما زاد الأمر سواء أزمة الجفاف الذي تعرضت إليه منطقة الوسط الغربي للولايات المتحدة الأمريكية ما أدى إلى تراجع النوعية وكمية المحاصيل الزراعية وعجز المزارعين عن دفع فوائد ديونهم للمصارف لتنتشر الأزمة في كافة أرجاء الولايات المتحدة وعلى رأس كل القطاعات[2].

ثانيا : مرحلة التطور والانتشار:

اضطرت الحكومة إلى سحب رؤوس أموالها المستثمرة بالخارج مع إيقاف كافة الإعانات الاقتصادية لبعض الدول أمام شمولية الأزمة لكافة القطاعات الاقتصادية في

[1] إسماعيل نوري الربيعي : **المرجع السابق**، ص 106.

[2] عبد الكريم شينجار العيساوي،ع المهدي رحيم العودي : **السيولة في ظل الأزمات الإقتصادية والمالية**، درا الصفاء، عمان، الأردن، 2014، ص 139.

الو.م.أ وكانت البلدان الصناعية الأوروبية الأكثر عرضة لتأثيرات الأزمة بحكم ارتباط الاقتصاد الأوروبي بالأمريكي وانتشرت بسرعة فائقة في إنجلترا وفرنسا حتى أنها بلغت أمريكا اللاتينية وامتد صداها إلى اليابان وبذلك انتشرت الأزمة في العالم أجمع[1]،كما اتسع نطاقها لتشمل كل القطاعات الاقتصادية وكان القطاع المصرفي الأكثر تضررا يليه القطاع الصناعي والزراعي خصوصا بالو.م.أ التي كانت تحتكر 42% من الإنتاج الصناعي العالمي[2].

غير أن الملاحظ أن الأزمة لم تشمل الدول الاشتراكية بحكم انعزالها عن العالم الرأسمالي وتحكم الدولة الكلى في إدارة شؤونها الاقتصادية والمالية.

ثالثا: مرحلة الانحسار :

عرفت هذه المرحلة عديد الإجراءات والمجهودات التي قامت بها الحكومة الأمريكية لتجاوز الأزمة حيث تميزت هذه الأخيرة بانتعاش الاقتصاد الأمريكي منذ 1933م، والتي نصت على وضع حلولا للأزمة المصرفية وإعادة فتح البنوك وإصدار قوانين لتنظيم الأمور المالية والتي تمنع البنوك الأمريكية من التعامل بالأسهم والسندات[3].

---

[1] بيير رونفن : المرجع السابق ، ص 170.

[2] دبوشي صبرينة : **الأزمة المالية الاقتصادية والعالمية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العلمي** – دراسة مقارنة مع أزمة ،1929 رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، 2011، ص 04.

[3] محمد الأخضر بن الحسين : **الأزمات الإقتصادية فعلها وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية**، تر : أحمد شفير، المعهد الوطني للثقافة وبحوث العمل، الجزائر،1995، ص75.

المبحث الرابع : مظاهر و خصائص الأزمة الإقتصادية العالمية 1929:

أولا : خصائص الأزمة الإقتصادية العالمية :

إن الدارس للأزمة الإقتصادية العالمية وما سببته من عجز في المصارف البنكية والميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وكذا الدول الأوروبية يلاحظ أن تميزت بجملة من الخصائص والتي تتمثل في ما يلي:

- عند انطلاقها لم يسبقها كغيرها من الأزمات الماضية ارتفاع في الأسعار والأرباح والأعمال بل حدث العكس تماما حيث ظهرت في فترة انخفاض الأسعار وهبوطها .
- اتساعها وشمولها حيث مست معظم أنحاء العالم تقريبا الو.م.أ، أوروبا، الدول المستعمرة.
- توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا .

-زعزعة الاستقرار النسبي[1]، في النظام الرأسمالي بأكمله وكان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في نظام الرأسمالي حيث استمرت هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا استغرقت حوالي 4 سنوات.

- عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي ففي الو.م.أ مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929م وحتى منتصف أكتوبر عام 1933م أكثر من 10000بنك، أي حوالي 405 من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وكان ظهور هذه الأزمة في الأسواق المالية بسبب انهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة 66%، في ألمانيا، 98% في الو.م.أ.

- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة خلال الفترة 1930-1933م وكان سعر الخصم لدى بنك إنجلترا بحدود 3.6% مقابل 5.5% في عام 1929م[2].

- كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م أصابت جميع الطبقات فلم تتأثر بها الطبقة الرأسمالية أو الطبقة العمالية فحسب ولكنها أصابت أيضا الطبقات المتوسطة نظرا لانتشار

---

[1] **الاستقرار النسبي** : مصطلح استخباراتي وتأمري أمريكي، يستخدم للوصف والتطبيق ويعود استخدامه هذا المصطلح في بداية العمليات الخفية لأسباب دبلوماسية وسياسية دولية وأخرى دستورية داخلية، **أنظر**: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق ، ج3، ص 37.

[2] مروان عطوان : **المرجع السابق**، ص ص 100-101.

البطالة، وكذلك إضافة إلى كل هذا انخفاض أجور العمال الصناعيين مما أدى إلى عجز المزارعين عن تصدير منتجاتهم وكذلك تسببت في تراجع القيمة الشرائية للنقود[1].

– الممارسات غير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية

– انخفاض معدلات الفائدة خلال الفترة 1930– 1933م حيث كان سعر الخصم لدى بنك انجلترا 1.3 مقابل 5.5 عام 1929م ولدى البنك المركزي بنيويورك 6.2 مقابل 2.5 في بداية الأزمة .

– إختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لأخر بشكل كبير.

– ترافقت الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيا نظام النقد الذهبي في معظم الدول، ما بين (1923–1931م) وانهيار في هبوط الأسعار في الدول المحافظة على قاعدة الذهب إلى سنة 1935م، وبلغ 32% من الأسعار التجارية لدى إنجلترا، 27% في الو.م.أ 24%، ألمانيا 49% في فرنسا كما انخفضت أسعار الذهب 56% وتراجعت المبادلات التجارية إلى أن بلغت 255%[2].

– طول فترة الأزمة حيث امتدت أربع سنوات .

– لم تبدأ في وقت واحد ولم تنته به في جميع الدول .

– جاءت الأزمة في أعقاب فترة شهدت فيها الو.م.أ ازدهارا غير مسبوق حيث عمرت الأموال جميع البنوك والشركات الأمريكية، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية، فساهم هذا في جلب المزيد من الازدهار والانتعاش في السوق الأمريكية .

– السقوط الحر للأوراق المالية في البورصة بعد ارتفاعها، وذلك بشكل مفاجئ .

– مست الأزمة الجانب الزراعي وكان الجانب الصناعي أكثر تأثرا لقلة العرض والطلب للمحصولات الزراعية، بينما يتسنى للمنتج في البلاد الصناعية التحكم في الكمية المنتجة،

---

[1] محمد السيد سليم : **السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون** ، دار الفجر الحديث للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004، ص 395.

[2] كوزيه مويس: **تاريخ الحضارات العام، المعهد المعاصر**، ج7، تر: يوسف أسعد داغر فريدم، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 2006، ص 341.

كما أن المنتج الزراعي يحاول الحصول على غلة أكبر من نفس الوحدة لتعرضه لانخفاض السعر[1].

– ضعف القدة الشرائية لدى المستهلكين مما أرغمهم على التوقف على الشراء وكذلك توقف الطلب وكساد السلع المعروضة للبيع بسبب انخفاض القدرة الشرائية بعد تسريح العمال[2].

ثانيا : مظاهر الأزمة الإقتصادية العالمية :

نتيجة لتدهور الاقتصاد الأوروبي من جهة وازدهار الصناعة الأمريكية من جهة أخرى في الفترة مابين 1922–1929م، ونتيجة لإتباع الطرق العلمية في الإنتاج من جهة أخرى وإضافة إلى توفر رؤوس الأموال والثروات الطبيعية والسوق الاستهلاكية الواسعة، انتشرت المضاربة داخل البورصة وارتفعت أسعار الأسهم.

– أدى الرخاء بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون[3].

– المبالغة في إنتاج السلع تأثرا بالاقتصاد الكلاسيكي الذي كان يرى أن لا مشكلة في الطلب، وأن المشكلة في العرض .

– استمرار الحكومة في توفير القروض السهلة في الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وقد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد ربط الأقطار الأوروبية برأس المال الأمريكي .

– ارتفاع الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات 4000 دولار سنة 1923م إلى 10000 مليون دولار سنة 1929م[4].

– تراجع أسعار الأوراق المالية في السوق العالمية نتج عنه الهبوط السريع للسلع[5].

– انهيار الأسعار الفلاحية، حيث أدت الأزمة الإقتصادية إلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور مما أدى بدوره إلى ضعف القدرة الشرائية عند المستهلكين وبذلك انخفاض الطلب

---

[1] فرغلي على تسن: **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، دار الوفاء لدينا الطباعة الإسكندرية، 2001، ص 220.

[2] عبد الحميد قرومي، عبد القادر الشلالي: **انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل**، موقف التيارات النيو ليبرالية، مجلة حوليات الجزائر، الجزائر، ص2.

[3] مروان عطوان ، **المرجع السابق** ،ص103.

[4] مصطفى يوسف كافي: **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحكومة الشركات جذورها ، أساسها ، تداعياتها ، وآفاقها**، الرواد، ط1، 2013، ص 23

[5] محمد محمود مكاوي: **دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات**، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر،2012، ص 18.

عند مستوى العرض، هذه العوامل كلها أدت إلى انخفاض المنتجات الزراعية وتكدسها في السوق .

– تراجع التجارة العالمية، وهذا ناتج عن عدم الإقبال على الإنتاج الصناعي الذي ألحق ضررا بالدول الزراعية مما أدى إلى إصابة التجارة الدولية بالركود، حيث انخفضت قيمة المبادلات العالمية خلال أربعة سنوات بما يزيد عن الثلثين بسبب تدهور الأسعار وحجم المبادلات تبعا لضعف الحاجيات والافتقار لوسائل الدفع .

– انهيار الإنتاج الصناعي وتدهور أسعاره، حيث أنخفض الإنتاج الصناعي العالمي بين سنتي 1929– 1932م بنسبة 40%، وتضررت الصناعات الثقيلة كتدهور إنتاج الفولاذ من 50 إلى 20 مليون طن كما تدهورت صناعات المنتجات الاستهلاكية .

– تدهور إنتاج السيارات من 6.3 إلى9.1 مليون وحدة حيث ظهر انهيار الإنتاج خاصة في الو.م.أ وألمانيا كما تدهورت أسعار البيع بالجملة للمصنوعات بنسبة 30% والمواد الأولية بنسبة 50% نظرا لقلة الطلب[1].

ثالثا :آثار الأزمة على الدول الصناعية :

أدت هذه الأزمة إلى انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية ، حيث انخفضت أسعار الجملة للعملة في ألمانيا من 137% سنة 1929م إلى 94% سنة 1933م وكذا في اليابان من 166% سنة 1929م إلى 136% سنة 1929م.

هذا الانخفاض له انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال، وعلى النشاط الاقتصادي الكلي، يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور في انجلترا، انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه استرليني سنة 1929م إلى 75.8 مليون جنيه استرليني سنة 1932م، وكذا بالنسبة لألمانيا كانت الأرباح 315 مليون ماك عام 1929م انخفضت إلى 72 مليون مارك 1932م.[2]

---

[1] ميمونة داودي : **ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير(1929– 1933) والأزمة المالية (2007–2008)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير للعلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013– 2014،ص 83.

[2] المرجع السابق: ص 84.

هذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض في دخول الطبقة الرأسمالية وكل هذا له انعكاسات مباشرة ليست فقط على نشاطات أس المال الذي انخفض من 1325مليون دولا عام 1933م بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في انجلترا انخفضت فقد كان 219 مليون جنيه استرليني سنة 1933م، وإضافة إلى هذا فقد انخفضت أسعار المنتوجات بنسبة 45.7% بين سنتي 1929، 1933م.[1]

دخل الاقتصاد الأمريكي مرحلة ركود طويلة استمرت حتى عام 1940م، وترتب على هذا الركود نتائج كارثية على الاقتصاد الأمريكي حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 6.10 بليون عام 1929م إلى 4.56 بليون عام 1933م.

فقد الإقتصاد الأمريكي أكثر من نصف ناتجه الإجمالي سنوات الأزمة وكان من نتيجة هذه الأزمة الحادة إنهيار النظام المصرفي بعد 10 شهور من بداية الأزمة، فأفلس 744 بنك في الو.م.أ، وأصبح عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها خلال الثلاثينات 9000 بنك، وصاحبها أزمة ثقة كبيرة وتهاوي نشاط البناء في قطاع الإسكان.

وبصفة عامة فقد شهدت البلدان الصناعية الأساسية الستة (الو.م.أ، اليابان، ألمانيا، انجلترا، وإيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني بقدر النصف، كما عفت التجارة الخارجية انكماشا ب 40% مقارنة بنسبة 1929م وب75 %مقارنة بحجمها العادي.

في عام 1933 قدر حجم البطالة في الو.م.أ بحوالي 25% أي ما يبلغ ب 14 مليون من العمال، وبلغ الإنهيار في التوسعات القطاع الخاص بين عامي 1929- 1933م حوالي 94% من 15 بليون إلى 886 مليون على التوالي والجدول التالي يوضح معدلات البطالة في الو.م.أ :

[1] ميمونة داودي: مرجع سابق، ص 86.

الجدول (02) يبين معدلات البطالة في الو.م.أ [1]:

السنة	معدلات البطالة
1929	% 2.3
1930	% 9.8
1931	% 3.16
1932	% 1.24
1933	% 9.24
1934	% 7.21
1935	% 1.20
1936	% 19.6
1937	% 3.14
1938	% 19
1939	% 2.17

- في كل من ألمانيا هبطت أسعار الجملة بين سنتي 1929- 1933م.
- في اليابان انخفضت أسعار الجملة 166بالألف سنة 1929 إلى 136 بالألف سنة 1933م.
- وفي الهند إرتفع سكان المدن من 16 مليون إلى 36.2 مليون نسمة.
- في فرنسا أثر الكساد بشكل واضح سنة 1931م بحيث كان لديها نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي مما يعني أن الضرر كان أقل بكثير من ألمانيا[2] .

[1] داودي ميمونة : **المرجع السابق**، ص 87.

[2] نفسه الصفحة :ص 91.

خلاصة الفصل :

نتيجة لما خلصنا إليه في هذا الفصل من خلال معرفة مسببات الأزمة الاقتصادية العالمية والتي أدت أزمة م1929 (أزمة كساد) كانت أمريكية الأسباب عالمية النتائج، بالإضافة إلى توسع تأثير الأزمة من الو.م.أ إلى أوروبا راجع إلى تبعية الاقتصاد الأوروبي للنفوذ الأمريكي السياسي والاقتصادي منذ الحرب العالمية الأولى، كما أن الأزمة الإقتصادية هي وليدة الانخفاض المفاجئ في أسعار الأسهم ببورصة نيويورك بشكل غير مسبوق، ولقد أدت أزمة الكساد التي عرفها العالم إلى إشكالية عدم ثقة في السلطات النقدية مع اتساع نطاق تدهور الأسعار و وليد فشل الإجراءات الإستثنائية لتنظيم البوصة، والملاحظ أن هناك علاقة بين الاستقرار الاقتصادي المالي لأي دولة مع الاستقرار الاجتماعي فالرخاء الاقتصادي يؤدي آليا إلى الإستقرار والرفاهية الاجتماعية في الدول الرأسمالية والعكس صحيح، ولقد كان للأزمة تداعيات على أغلب دول العالم بما فيها الجزائر والتي تأثرت هي الأخرى بالأزمة الإقتصادية العالمية وهو ماسنتناوله في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

انعكاسات وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر.

المبحث الأول : انعكاسات الأزمة على اقتصاد الجزائر .

المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة على الوضع الاجتماعي للجزائر

المبحث الثالث : الحلول المقترحة للخروج من الأزمة.

خلاصة الفصل الثالث .

تمهيد:

وصف الكثير من الباحثين والاقتصاديين أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت سنة 1929م على أنها أخطر الأزمات التي عرفها العالم خلال القرن20 وهذا من حيث الآثار والمخلفات التي ألحقت بالاقتصاد الو.م.أ خاصة بالاقتصاد العالمي عامة، كما انتقلت تداعيات الأزمة من الو.م.أ ثم انتقلت إلى بقية دول العالم، ومن بين الدول التي أثرت عليها الأزمة الاقتصادية العالمية الجزائر حيث خلفت هذه الأزمة تداعيات وآثار في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي سنتناولها في هذا الفصل المعنون بانعكاسات وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر.

المبحث الأول :انعكاسات الأزمة على اقتصاد الجزائر :

أولا : القطاع الزراعي :

توجد في الجزائر العديد من المحاصيل الزراعية والذي عرف إنتاجها خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية تطورا ومن أهم المحاصيل الزراعية الكروم، الحمضيات، الحبوب، الزيتون، المواشي .

1- زراعة الكروم :

زراعة الكروم هي زراعة دخيلة وجديدة على المجتمع الجزائري[1]، وشهدت هذه الزراعة تطورا سريعا بين الحربين وانتشرت زراعتها في العديد من المناطق التلية خاصة في مقاطعة وهران والجدول التالي يبين تطور مساحة زراعة الكروم خلال سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية :

الجدول (3) تطور مساحات زراعة الكروم خلال السنوات 1929 - 1935[2].

السنـــــــــوات	1929م	1930م	1934م	1935م
المساحة بالهكتار	226499	243916	373292	339512

الشكل (3) : تطور مساحات زراعة الكروم من 1921- 1935م :

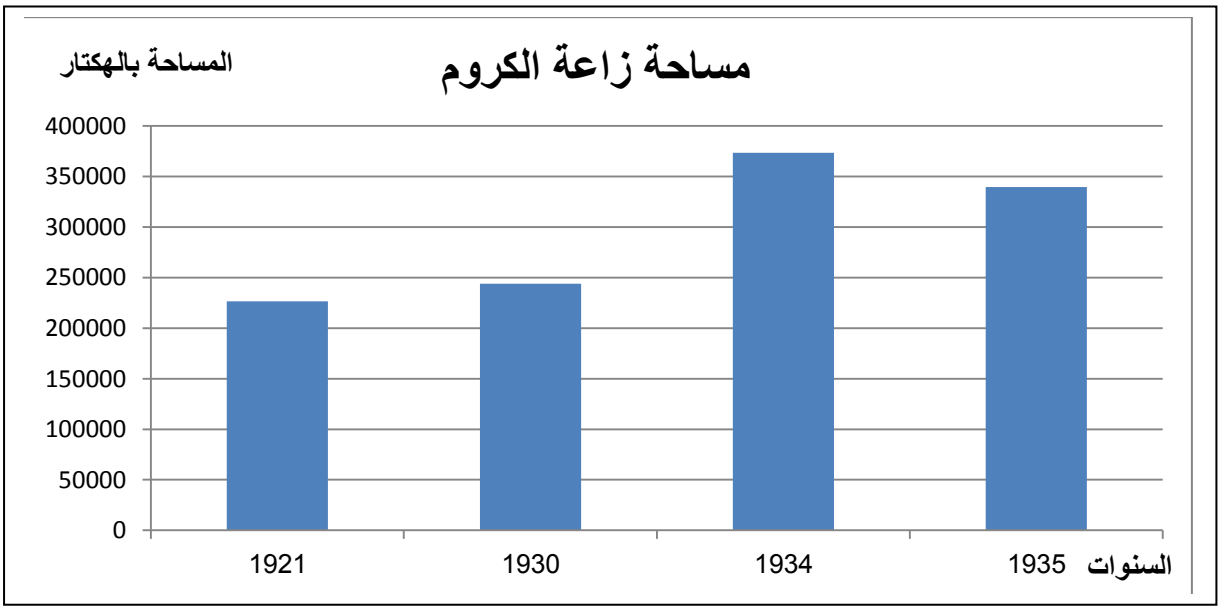

[1] عبد الحكيم رواحنة : **السياسة الاقتصادية في الجزائر (1830- 1870م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوقريوة لمياء، جامعة الحاج الأخضر باتنة، 2013- 2014م،ص 109.

[2] شارل روبير وأجرون : **المرجع السابق**،775.

يتبين من خلال الجدول والشكل (1) حدوث قفزة كبيرة في زراعة الكروم والتوسع في إنتاج الكروم صار أمرا واضحا لما عرفته المساحة المزروعة من امتداد كبير 1930م حتى 1935م، حيث ارتفعت المساحة من188529هكتار في سنة 1924م إلى 271.373هكتار سنة 1930م وإلى 335337 هكتار في سنة 1935م.

وهذا يدل عل أن زراعة الكروم لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى (أنظر الملحق 03).

2- زراعة الحمضيات :

تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إنتاج الحوامض بين بلدان المغرب العربي[1] والجدول (4) يبين إنتاج الحوامض خلال الفترة مابين 1929م- 1933م.

الجدول (4): تطور إنتاج الحوامض خلال الفترة 1929م- 1933م

السنـــــوات / الأنـــــواع	1929م	1931م	1933م
البرتقـــــال	298878	282291	431302
الليمـــــون	38273	37100	46740

الوحدة : القنطار

الشكل (4) :تطور إنتاج الحوامض خلال الفترة 1929م- 1933م[2]

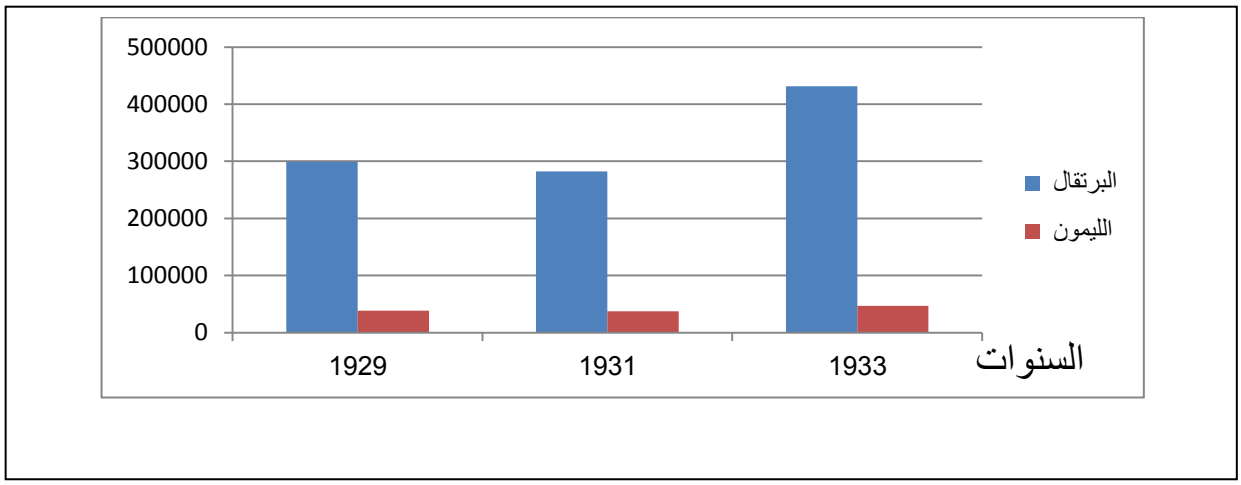

عبد الحكيم رواحنة: **المرجع السابق**، ص97.[1]

[2] عبد الرحمان رزاقي: **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالمتين** ،(د، ن) ، د ط، الرغاية، دس، ص 77.

يتبين من خلال هذه الوثيقة أن الحوامض سواء كان بالنسبة لليمون أو البرتقال تشهد توسعا، ويتضح ذلك من خلال إنتاج البرتقال 298878 قنطار سنة 1929م، كما بلغ إنتاج الليمون سنة 1931م 37100 قنطار، كما بلغ إنتاجه سنة 1931م 282291 قنطار وفي سنة 1933م قدر إنتاج البرتقال 431302 قنطار، هذا الانخفاض لكل من البرتقال والليمون يعود إلى تأثر إنتاجهما بالأزمة الاقتصادية، يضاف إليهما كذلك التأثر بمنافسة الإنتاج الإسباني للحمضيات .

3- زراعة الحبوب :

تتركز زراعة القمح الذي شهدت الجزائر إنتاجها للحبوب، مع الطلب الزائد في الأسواق الخارجية والمحلية، ويعمل الجزائريون في 2.5على3ملايين هكتار من الأراضي المخصصة للحبوب وحصتهم في الإنتاج تبلغ حوالي 11 مليون قنطار،من إنتاج القمح 80%.

كما يتركز إنتاج القمح الصلب في الشرق الجزائري، أما القمح اللين فيتركز إنتاجه في الغرب الجزائري[1] ، بينما الشعير مثله مثل القمح الصلب يلعب دورا بارزا في استهلاك الجزائريين، وقد عرفت الحبوب تطورا أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية والجدول (3) و (4) يبين ذلك.

الجدول (5) : تطور إنتاج القمح خلال الفترة مابين 1929- 1933 م

السنـــوات / الأنـــواع	1929م	1931م	1933م
القمح الصلب	6888800	5074179	6048691
القمح اللين	2175862	1906564	2659783

الوحدة : القنطار

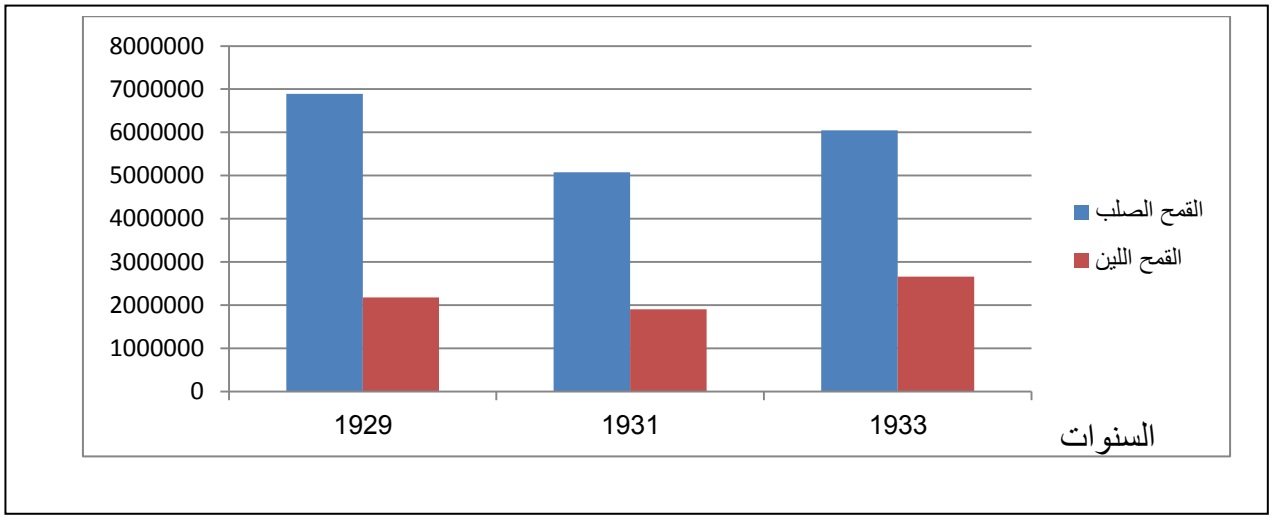

[1] أحمد توفيق المدني : **جغرافية القطر الجزائري**، المرجع السابق، ص ص51-52.

من هذه الوثيقة نلاحظ التذبذب في إنتاج القمح الصلب حيث بلغ إنتاجه سنة 1931م 50704197 قنطار ويتراجع إنتاجه إلى غاية بعد 1933م حتى سنة 1937م، حيث قدر الإنتاج من القمح 6126241 قنطار[1]، وهذا التراجع يعود إلى تأثر إنتاج القمح الصلب بالأزمة الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض أسعاره فمن 230 فرنك و240 فرنك سنة 1929م انخفض سعر القنطار من القمح إلى 100فرنك عام 1934م، بسبب الأزمة الاقتصادية حيث بلغ إنتاجه سنة 1929م 2175862 قنطار، ليبلغ سنة1931م 1906564 قنطار وهذا أدى إلى تراجع أسعاره في الأسواق[2].

4- زراعة الزيتون :

أشجار الزيتون هي من الأشجار العريقة في شمال إفريقيا وعمل المستثمرون الأوروبيون ضرورة إعادة إحياء زراعتها[3]، وبدأ العمل بدراسة الشروط الطبيعية المساعدة على نموها حيث أنها نبتة تحتاج مناخ معتدل تقاوم الجفاف ولا تتحمل البرودة الشديدة كل هذه الشروط متوفرة في الجزائر، حيث اعتمدت عل الطرق العلمية الحديثة، وتتطلب أشجار الزيتون كميات من المياه ولهذا لجأ الكولون إلى عملية الري خاصة في فترات الجفاف بمعدل 5 إلى 6 مرات في السنة.

الشكل (6) : تطور إنتاج الزيتون في الفترة مابين 1929- 1933م

السنوات / الأنواع	1929م	1931م	1933م
الشعير	1395232	795335	852546

الوحدة: قنطار

[1] خديجة بختاوي :**التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870- 1939 م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، **إشراف:** بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران،2011م ،ص 101.

[2] **المرجع نفسه**، ص 102.

[3] أحمد توفيق المدني: **جغرافية القطر الجزائري**، المرجع السابق، ص 55.

الشكل (6) : تطور إنتاج الزيتون في الفترة مابين 1929- 1933م

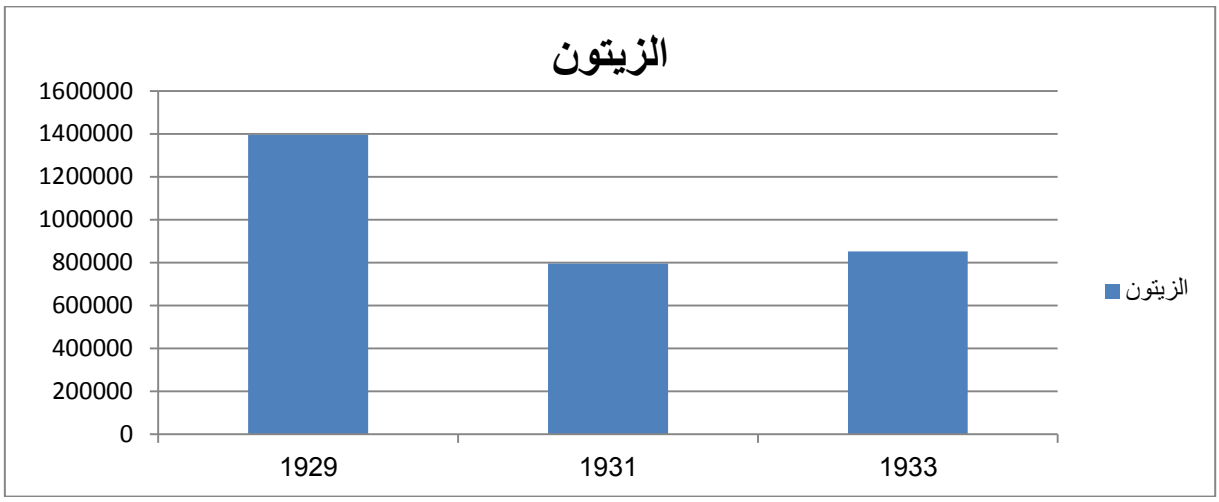

نلاحظ من الجدول (4) تراجع الزيتون في الفترة مابين 1929 إلى 1933م حيث بلغ إنتاجه، سنة 1929م، 1395232 قنطار ليتراجع إلى 795335سنة1931م ويفسر هذا التراجع والانخفاض بتأثره بالأزمة الاقتصادية العالمية[1].

5- الثروة الحيوانية :

تعد الثروة الحيوانية والمتمثلة في المواشي (الغنم، الماعز، الأبقار، الخيول، البغال) لما لها من أهمية كبيرة في حركة الاقتصاد الجزائري، وما يلاحظ أن الإدارة الاستعمارية لم تقدم أي إصلاحات تخدم الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية كون أن الجزائر دولة مستعمرة واستغلال موارد الثروة الحيوانية بالجزائر والجدول التالي يبين تعداد المواشي خلال سنوات الأزمة[2]:

الجدول (7): تعداد المواشي خلال سنوات من 1929-1933م.

السنوات / تعداد المواشي	1929م	1931م	1933م
الماعز (راس)	3049666	2631219	2654176
الغنم (راس)	6195647	4670735	5262085
الابقار(راس)	896739	872238	896295
الخيول (راس)	163226	166827	167663
البغال (راس)	164910	169119	175362

[1] عبد الرحمان رزاقي : **المرجع السابق**، ص 113

[2] المصدر السابق، ص57.

يتبين من الجدول أن الماعز قد تراجع تعدادها خلال السنوات 1929-1933م بسبب عدم اهتمام السلطات الاستعمارية بها بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة كالجفاف والبرد، كما أما الغنم فقد سجل تراجعا يقدر ب4670735 رأس سنة 1931م مقارنة بسنة 1929م والتي حددت ب6195647 رأس ويعلل هذا التراجع بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية والظروف المناخية القاسية.

أما بالنسبة للأبقار فقد تراجع عددها سنة 1933 بسبب المنافسة مع الأبقار الأوروبية بالإضافة إلى أن الأبقار تحتاج إلى أراضي خصبة واهتمام كبير بتربيتها.

أما بالنسبة للخيول نلاحظ تراجع عددها خلال سنوات الأزمة في الفترة مابين 1929-1933م بسبب تعويضه بالأحصنة الأوروبية التي تمتاز بالقيام بمختلف الخدمات .

أما البغال فقد تزايد عددها سنة 1933بسبب أنها أصبحت مطلوبة محليا نظرا لاستعمالها في الإعمال اليومية .

ثانيا : القطاع الصناعي :

اعتمدت فرنسا على قطاع يرمي إلى إبعاد الجزائريين اقتصاديا وعملت على القضاء على الصناعة اليدوية الجزائرية، حيث تم السيطرة على صناعة الورق وأنواع مختلفة من الأقمشة[1]، وعليه عمد الاستعمار إلى إعدام أي حركة صناعية في الجزائر، وهذا ما جعلها مجبرة على التعامل مع الأسواق الصناعية الفرنسية تصدر إليها المواد الخام بأسعار منخفضة، بينما صادرات هذه الأسواق إلى الموانئ الجزائرية عبارة عن منتوجات مصنعة بأسعار مرتفعة[2].

أما فيما يخص الصناعة الأوروبية فإن الصناع الفرنسيون كانوا يعترضون على إقامة أي صناعة منافسة في الجزائر خوفا من فقدان اليد العاملة في مزارعهم، وركزوا على استغلال الأراضي الفلاحية، فعمدوا بالتركيز على الزراعات التجارية التي درت عليهم أموال

[1] صالح عباد : **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م-1900م**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر ،1948، ص 79.

[2] أحمد توفيق المدني : **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، د ط ، د م، د س، ص 119.

طائلة، وعمل الرأسماليون الكونياليون للمتروبول[1] على غلق آفاق التطوير الصناعي من أجل أن تبقى الجزائر مصدرة للمواد الأولية من جهة وسوق لمنتجاتهم من جهة أخرى[2].

1-الصناعة الإستخراجية والمعادن :

اعتمد على استخراج المعادن حيث اهتمت السلطات الاستعمارية باستغلال المناجم الموجودة في الشمال، كما قامت يمد شبكة من السكك الحديدية ربطت بين أهم مراكز الإنتاج وموانئ التصدير، وتحتوي الجزائر على ثروات معدنية مختلفة وهي: الحديد، الفوسفات ، الزنك والرصاص وغيرها من المعادن الأخرى[3].

أ-الحديد :

الجزائر من أهم الدول المنتجة للحديد ومن المعروف أن إنتاج الحديد يخضع للظروف الاقتصادية العالمية في الأسواق ولقد أثرت الأزمة الاقتصادية على إنتاج الحديد حيث تراجع إنتاجه في الفترة مابين 1929- 1933م كثيرا حيث بلغ إنتاجه سنة 1933م ب900000 طن مقارنة بسنة 1927م الذي كان 2550656 طن.

ب – الفوسفات :

يعتبر الفوسفات من أهم المعادن الموجودة في الجزائر بعد الحديد، وقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية تأثيرا كبيرا على مستوى إنتاجه حيث كان مرتفعا بين سنتي 1929-1929م، ثم بدأ بالتراجع بشكل ملحوظ حيث وصل إنتاجه سنة 1931م حيث بلغ 564898 طن وهذا بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية.

ج- الزنك والرصاص :

توجد مناجم الزنك في العديد من مناطق الوطن ومن أهم المناجم منجم العابد بالجزائر، ومنجم فج مزالا بعمالة قنسطينة، ويعتبر الزنك من المعادن التي تساهم بشكل كبير في تنشيط الصناعة الإستخراجية، وما يمكن ملاحظته أن إنتاج الزنك تراجع بشكل ملحوظ أثناء

---

[1] **المتروبول: هو الوطن الأم فرنسا، ينظر** : جون بول سارتر، **عارنا في الجزائر**، تر: عايدة وسهيل إدريس، دار الآداب، د ط ، بيروت، د س، ص ص07.

[2] عدي الهواري :**الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م-1960م**، تر : جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط 1، لبنان، 1983، ص 162.

[3] المرجع السابق، ص 162.

الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث بلغ إنتاجه 47830 طن سنة 1927م، إلى 5684 طن سنة 1933م. (أنظر الملحق 04).

2- الصناعة التحويلية الزراعية :

ساعدت الصناعة التحويلية على ظهور نشاط صناعي تمركز في المدن الكبرى وضم العديد من المحاصيل الزراعية كالحبوب والخضر والفواكه إلى جانب مواد أولية أخرى جديدة ومن بين هذه الصناعات التحويلية التي تقوم على الزراعة كمورد أساسي لها (الخمور، زيت الزيتون)[1] .

الجدول (8): تطور إنتاج الخمور وزيت الزيتون خلال الفترة بين 1927- 1933م.

السنوات	1927م	1929م	1931م	1933م
زيت الزيتون	157173	244677	152478	150430
الخمور	8041276	11547441	14085912	16730956

الوحدة : طن

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج الخمور في الفترة مابين 1929- 1933م تطور بشكل ملحوظ في مستوى الإنتاج وهذا راجع إلى السياسة الممنهجة من طرف الإدارة الاستعمارية بغرض توسيع زراعة الكروم، حيث كان إنتاج الخمور سنة 1927م 80412276 هيكتولتر حتى وصل سنة 1933م 189146هيكتولتر، وخلاصة القول أن صناعة الخمور لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية[2].

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج زيت الزيتون قد انخفض في السنوات 1931-1933م مقارنة بسنة 1929، حيث بلغ إنتاج زيت الزيتون عام 1929م 244277 هيكتولتر ليصل سنة 1931م إلى 150430 هيكتولتر، ويعود الانخفاض في إنتاج زيت الزيتون إلى العديد من العوامل نذكر منها[3]:

- عدم اهتمام السلطات الاستعمارية بالزيتون وتأثر إنتاجه بالأزمة الاقتصادية العالمية .

[1] بختاوي خديجة : **المرجع السابق** ، ص 161

[2] عبد الحميد زوزو: **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939م**، المرجع السابق، ص40.

[3] المرجع السابق، ص 42.

ثالثا :القطاع التجاري :

1. الصادرات :

من أهم صادرات الجزائر إبان الأزمة الاقتصادية العالمية نجد كل من الخمور وزيت الزيتون والفوسفات والزنك والرصاص وأوراق التبغ،حيث عرفت صادرات الخمور ارتفاعا واضحا بدء من سنة 1929م حتى سنة 1933م حيث بلغ حجم الصادرات سنة 1933 ب 15047615 مقارنة بسنة 1929م الذي قدر ب 9074902 هيكتولتر، وهذا يبين أن صادرات الخمور لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية. (أنظر الملحق 05).

أما صادرات زيت الزيتون فيلاحظ أنها تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1933م حيث عرفت انخفاضا في الصادرات وصل إلى 83048 هيكتولتر مقارنة ب 1929م التي وصلت فيها الصادرات إلى 129296 هيكتولتر، وذلك بتأثرها بالأزمة الاقتصادية العالمية[1].

تعتبر الحوامض من أهم الصادرات الجزائرية سواء كان البرتقال أو الليمون، وعرفت صادراتها أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية انخفاضا كبيرا حيث وصلت صادرات البرتقال سنة 1932م 47158 قنطار مقارنة بسنة 1929م 53908 قنطار، وعرفت صادرات الليمون تراجعا حيث بلغ سنة 1932م مقارنة بسنة 1929م التي قدرت ب 3312 قنطار وهذا بسبب تأثرها بالمنافسة الإسبانية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

أما الخضر والفواكه فنلاحظ أن صادرات البطاطا قد سجلت انخفاض كبير سنة 1933م قدر ب402606 قنطار وهذا راجع إلى اختلاف الأسعار في الأسواق العالمية وتأثرها بالمنافسة الخارجية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، أما صادرات الطماطم فعرفت تراجع في سنة 1933م متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية[2].

كما تأثرت صادرات القمح كثيرا بالأزمة نتيجة انخفاض الأسعار خاصة بعد ضعف طلب مصانع الدقيق بفرنسا على القمح الصلب الجزائري، كما إن صادرات الشعير تأثرت بالأزمة الاقتصادية حيث بلغت سنة 1929م 1324104 قنطار ثم أنخفض حجم الصادرات عام 1932م إلى 84431 قنطار.

---

[1] محمد قناش : **الحياة النقابية في القطاع الوهراني 42 خلال الثلاثينات 1929- 1939م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : إبراهيم مهديد،جامعة وهران السانيا، د س، ص26.

[2] عبد الرحمان رزاقي : المرجع السابق، ص ص 65-66.

أما صادرات الغنم فقد تراجعت سنة 1933م حيث أصبح عددها 69409 رأسا مقارنة مع1929م والتي بلغ فيها عدد الغنم 7568 رأس ويعود السبب في ذلك إلى الظروف المناخية الصعبة وعدم الاهتمام والعناية بها، كما لوحظ تراجع في عدد الأبقار سنة1933م حيث وصل عددها 392 رأس مقارنة بسنة 1929م التي قدر العدد فيها ب6351 رأس، ويعود سبب تراجعها في الزيادة في الاستهلاك المحلي .

تأثرت صادرات المعادن بالأزمة الاقتصادية العالمية ويظهر ذلك جليا في انخفاض حجم صادرات الحديد الذي قدرت صادراته سنة 1932م ب 489917 طن مقارنة بسنة 1929م والتي كانت تقدر بـ 2141334 طن، كما تأثرت صادرات الحديد بانخفاض الجنيه الإسترليني[1] أثناء الأزمة، كما تأثر كل من الفوسفات والزنك بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث نلاحظ تراجع في صادرات الزنك سنة 1933م حيث قدرت بـ 3650 طن بعد ما كانت 29158 طن سنة 1929م متأثرا بالأزمة .

2. الواردات :

عرفت الجزائر العديد من الواردات في الفترة ما بين 1929م– 1933م استيراد العديد من الوسائل كوسائل التجهيز والمواد المصنعة بصفة عامة، كما عرفت استيراد العديد من المواد الاستهلاكية والغذائية، التي كانت موجهة لفئة معينة من السكان والمتمثلة في سكان المدن الذين أصبحوا يشكلون الطبقة البرجوازية، ولقد تطورت الواردات بشكل ملحوظ في الفترة ما بين 1929م– 1933م.

الجدول (9): يبين تطور الواردات خلال السنوات 1929م – 1933م .

السنوات	1929م	1931م	1933
الواردات (بالآلاف)	5858351	487151	4071660

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات عرفت انخفاضا حيث كانت سنة 1929م تقدر بـ 58583511 ألف وتراجعت إلى أن وصلت سنة 1933م 4071660 ألف والسبب في هذا الانخفاض يعود إلى تأثر الواردات بالأزمة الاقتصادية العالمية، كما أن هذا التراجع أدى

[1] عبد الرحمان رزاقي: المرجع نفسه، ص62 .

إلى انخفاض حركة الاستيراد من الخارج نتيجة إلى تدني وضعف القدرة الشرائية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي[1].

[1] عبد الرحمان رزاقي : **المرجع السابق**، ص ص 46- 47.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الأوضاع الاجتماعية

لقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على المجتمع الجزائري بحيث تدهورت أوضاعه الاجتماعية جراء انتشار الفقر والحرمان والبؤس والمجاعة والبطالة ومختلف الأمراض والأوبئة في أغلب المدن الجزائرية أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية ويذكر محفوظ قداش "... إلى أنه في قسنطينة كانت لجنة المساكين توزع 500 حصة من الخبز في اليوم ولم تكن تستطيع توفير الخبز للجميع وفي تيارت، تمت إغاثة أكثر من 450 عائلة خلال عام 1933م من قبل المكاتب الخيرية الإسلامية ولكن عدد المستفيدين كان قليلا ..."[1].

ولقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على المجتمع الجزائري وقد أدت إلى حدوث تغيير في البنية الاجتماعية وفي الأوضاع الصحية، وانتشرت العديد من المظاهر السلبية وسط المجتمع الجزائري كانتشار البطالة والفقر، ونزوح السكان من الريف نحو المدن بحثا عن حياة أفضل، وبحثا عن العمل من أجل عيش كريم، كما كانت المرأة الجزائرية مستهدفة من طرف السلطات الفرنسية حيث عمدت على تجهيلها واستغلالها باعتبارها العنصر الأساسي لبناء أي مجتمع، كما حاولت القضاء على شخصيتها العربية الإسلامية .

أولا: انقسام المجتمع الجزائري إلى طبقتين :

إن المتتبع للحالة الاجتماعية للمجتمع الجزائري إبان الأزمة الاقتصادية العالمية يتضح له مدى تأثيرها السلبي على المجتمع من خلال أن المجتمع الجزائري أصبح يتكون من طبقتين، فالطبقة الأولى هي التي تعمل في الريف والتي تمثل 91 % من مجموع السكان، بالإضافة إلى عمال المدن اليدويين (الحرفيين).

أما الطبقة الثانية فهي طبقة متوسطة تتألف من التجار سواء الكبار أو الصغار المتواجدين في المدن الجزائرية بالإضافة إلى أصحاب المهن الحرة وبعض الموظفين في الإدارة الفرنسية الاستعمارية ومن القلة المثقفة في المجتمع الجزائري آنذاك، وملاك الأراضي في الريف[2].

---

[1] محفوظ قداش: **المصدر السابق**، ص 364.

[2] ميسوم بالقاسم: **سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة (1930م – 1954م)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 6، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2013، ص ص 65-66.

وما يمكن ملاحظته عن المجتمع الجزائري في هذه الفترة أن الطبقة الأولى كانت تمثل أغلبية المجتمع الجزائري، أما الطبقة الثانية تمثل الأغلبية فعددها ضئيل جدا فلا يتجاوز 50 ألف فرد أما الطبقة الرأسمالية والإقطاعية فكانت منعدمة في تلك الفترة، لأن الاستعمار سيطر على كل أملاك الجزائريين من أراضي وعقارات .

ثانيا: تدهور الأوضاع المعيشية والصحية :

لقد تدهورت الأوضاع المعيشية والصحية للجزائريين غداة الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد عاش الجزائريون ظروفا صعبة وقاسية وعانت الجزائر من الأزمة كثيرا وعرف اقتصادها الذي كان تابعا لفرنسا ركودا وجمودا مما أدى إلى تقلص التجارة بين الجزائر وفرنسا، وارتفعت الأسعار خاصة أسعار المنتجات الفلاحية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي تأثر الجزائريون بارتفاع هذه الأسعار مما أثر على قدرتهم الشرائية، وأصبح الجزائريون عاجزون على شراء أبسط الأمور التي يحتاجونها في حياتهم اليومية

كما عمل الاستعمار الفرنسي على تطبيق سياسة وحشية على المجتمع الجزائري تمثلت في تفقير الفرد الجزائري وإذلاله من خلال منحه أجرا ضعيفا زهيدا مقارنة بالأوروبي، فالإحصائيات تدل أن الفرد الجزائري سنة 1930م كان أجره من 13 إلى 14 فرنكا أما الفرد الأوروبي فكان أجره من 16 إلى 18 فرنكا[1] .

من خلال هذه الإحصائيات يتضح لنا أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت تتعامل بنوع من التمييز والتفرقة بين العامل الجزائري والأوروبي وهذا من أجل إذلال وإفقار الفرد الجزائري.

كما كانت الأسواق تعرف ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية والألبسة مقارنة بالدول المجاورة، وإذا قارنا هذه الارتفاع في الأسعار بدخل فرد الجزائري الهزيل فهذا يجعله مواطنا يعاني من الفقر والحرمان والبؤس بسبب ضعف القدرة الشرائية[2].

وفيما يخص الأوضاع الصحية فقد كانت أوضاع الجزائريين أوضاعا كاريثية وهذا من خلال انتشار العديد من الأمراض في المجتمع الجزائري كمرض السل والزهري، كما أن

[1] بأحمد خليلي وتوهامي شيباني: **المرجع السابق**، ص 42.

[2] أحمد توفيق المدني: **المصدر السابق**، ص 131.

الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تهتم بتقديم الخدمات الصحية للجزائريين بحيث كان عدد المستشفيات قليل جدا.

كما أن الجزائريين في الفترة ما بين الحربين وخاصة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية لا يستعملون الأدوية ولا يذهبون إلى الطبيب ولا إلى المستشفى، وكان معظم سكان الأرياف يعتمدون على الطرق التقليدية في العلاج كاستعمال الأعشاب والحبوب النشوية، واللجوء إلى الرقية والتمائم والنار[1].

ثالثا: انتشار الفقر والمجاعة :

مع ارتفاع عدد سكان الجزائر الذي وصل عددهم إلى حوالي 5 مليون نسمة سنة 1932م، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، إضافة إلى الأوضاع المزرية التي يعيشها الفلاح الجزائري خاصة سنة 1933م والتي أصبحت لا تبشر بخير.

إضافة إلى حدوث فائض في الإنتاج العالمي الأمر الذي أدى إلى انهيار الأسعار وانهيار السوق الريفية في الهضاب العليا مما أدى إلى سيطرة المضاربين على المحاصيل الزراعية وبأسعار قليلة جدا، مما أثر على المجتمع الجزائري فانتشر الفقر والبطالة في معظم المدن الجزائرية وأصبح الفلاح الجزائري مهددا بالمجاعة وقد تضررت العديد من المناطق الجزائرية التي وخاصة بلاد الجزائر التي عرفت ركودا في بيع الزيتون وانخفاضا في أسعار الزيت، كما أن الإدارة الفرنسية عجزت عن إيجاد حلول لهذه الأزمة من خلال عدم توفير ورشات عمل للجزائريين من أجل التخفيف من البطالة[2].

إن تفشي المجاعة في العديد من مناطق القطر الجزائري جعل العديد من الأصوات تتدد بها، وانتشر الفقر والتسول والبؤس والحرمان، ففي الجلفة والأغواط تم تهديد العديد من الفقراء والمتوسلين بالاعتقال حتى أن وضع الجزائريين أصبح لا يطاق، كما قام محافظ وهران ببعث نشرة خاصة إلى جميع رؤساء البلديات مفادها بأن الاعتداءات المسلحة سببها تدني في المستوى المعيشي وانتشار الفقر والمجاعة[3].

---

[1] محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص 27.

[2] محفوظ قداش: **جزائر الجزائرين، تاريخ الجزائر 1830م. 1954م**، تر: محمد المعراجي، طخ، منشورات ANEB، وزارة المجاهدين، دس، ص ص 295، 296.

[3] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية 1919م. 1939م**، المصدر السابق، ص 26.

ولقد أصبحت المجاعة حقيقة لا يمكن للإنسان العاقل نكرانها حتى أن النائب الفرنسي فيني دوكتون كتب قائلا " ... إن المجاعة التي توقعتها وشيكة قبل بضعة أشهر من عودتي من شمال إفريقيا، هاهي ..... تعيث في البلاد، لقد فاقت بشاعتها كل ما صرحت به .. "، كما نشرت جريدة الإقدام قائمة بأسماء الأهالي الذين ماتوا جوعا في الشلف وفي عمي موسى، وفي البليدة وتم الإبلاغ عن العديد من الأشخاص الذين أكلوا لحوم البشر[1].

وما يمكن ملاحظته في خلال هذه الفترة أن كثيرا من الفلاحين أصبحوا عاجزين على دفع الضرائب وشراء البذور وخاصة وأن العديد من الفلاحين قد اقترضوا نسب ربوية تتجاوز 50%، كما أن رئيس جماعة بني أوليان قد أنذر عامل قسنطينة في جوان 1832م بقوله المجاعة على أبواب كل المنازل[2].

رابعا: انتشار البطالة :

لقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى انتشار كبير للبطالة في وسط المجتمع الجزائري وهذا من خلال تسريح العديد من العمال الجزائريين أو منحهم عطل طويلة الأمد من غير أجر، وفي سنة 1931م ذكرت لنا صحيفة وهران: " ...إن الشركات استغلال المناجم اضطرت إلى تسريح عدد كبير من العمال، أما العدد الآخر فتم توقيفهم مؤقتا[3].

ونجد أن العديد من الجزائريين أصبحوا يعانون من شتى أنواع البؤس والحرمان في العديد من المدن الجزائرية خاصة في بداية الثلاثينات من القرن العشرين نتيجة الأوضاع الاقتصادية القاسية والصعبة التي يعيشها الجزائريون في ضل الأزمة الاقتصادية العالمية وبسبب السياسة الاستعمارية القاسية التي أدت إلى انخفاض سعر الحبوب، وارتفاع الضرائب المباشرة في المدن ومصادرة أملاك وأراضي الجزائريين.

---

[1] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية 1919م. 1939م**، المصدر السابق، ص 27.

[2] مسعود يحياوي مرابط: **المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في الجزائر القرن العشرين، حقائق وأيديولوجيات وأساطير ونمطيات**، مج1، تر: محمد المعراجي، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 190.

[3] حياة تايتي: **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية في الوسط الوهراني 1929- 1954م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: مبخوت بودواية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2010م-2011م، ص 101.

عمت البطالة أغلب المدن الجزائرية وخاصة مدينة قسنطينة التي عرفت فيها البطالة انتشارا واسعا جراء الارتفاع الكبير في عدد البطالين ونتيجة للجمود الاقتصادي الذي عرفته المدينة، حيث نجد أن الإحصائيات تذكر وجود عدد كبير من طالبي العمل حيث قدر عددهم بـ 4500 طالب للعمل في حدود سنة 1933م في مدينة قسنطينة لوحدها[1]، كما نجد عدد كبير من العاطلين عن العمل غير مسجلين، وعدد ضخم آخر من الجزائريين عاطلين عن العمل وغير مستخدمين كما بلغ عدد العاطلين عن العمل في الريف حوالي 400 ألف بطال، وعدد المستخدمين استخداما ناقصا أي يعملون 4 ساعات فقط في اليوم يبلغ عددهم من 650 ألف إلى 850 ألف[2]، وهناك تقارير تذكر أن عدد العاطلين عن العمل يزيد عن مليون بطال، وهذا الرقم هو الأقرب إلى الصواب نضرا إلى الظروف الصعبة التي يعيشها الجزائريون[3].

كما أن أبو اليقظان تحدث في العديد من جرائده التي كان يكتب فيها أثناء الفترة الاستعمارية عن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على المجتمع الجزائري، حيث تطرق إلى أن انتشار ظاهرة البطالة وتفشيها في المجتمع الجزائري جعل الكثير من فئة طلبة العلم تهاجر مقاعد الدراسة وتلتحق للعمل في ميدان التجارة نضرا لعجز أوليائهم عن إعانتهم ومساعدتهم لمواصلة دراستهم، حيث استنكر أبو اليقظان تصرف الطلاب وانقطاعهم عن الدراسة في هذه الفترة لأن الجزائر كانت في ذلك الوقت في أمس الحاجة لطلبة العلم والعلماء والمفكرين تزامنا مع بروز نخبة مثقفة التي كان لها دور كبير في توعية الجزائريين ونشر التعليم كجمعية علماء المسلمين الجزائريين[4].

خامسا: تراجع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا :

لقد تراجعت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال عام 1929م وهذا نتيجة لتأثرها بشكل واضح وجلي من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عرفتها فرنسا إبان الأزمة الاقتصادية

---

[1] عبد العزيز فيلالي: **اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934م**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014م، ص 17

[2] شارل روبير أجيرون، **المرجع السابق**، ص 132.

[3] عبد الحميد زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،2011م، ص126.

[4] محمد الحاكم بن عون :**الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحافة اليقظانية(1929-1933)**، مجلة الإحياء، مج21، العدد29، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2021،ص695.

العالمية التي أثرت على اقتصاد جميع دول العالم وخاصة فرنسا، حيث عمدت السلطات الاستعمارية على الاستغناء على العديد من العمال الجزائريين وتسريحهم مما أدى بهم للعودة والرجوع إلى الجزائر وخلال، ثلاثينيات القرن العشرين تحكمت العديد من الظروف في ذهاب وعودة الجزائريين إلى فرنسا حيث تارة يزداد فيها عدد المهاجرين وتارة أخرى يزداد عدد العائدين[1].

الجدول (10) توضح طبيعة حركة الهجرة الجزائرية مابين عامي (1929م – 1933م) [2]

السنة	الذهاب	الإياب	الفرق
1929م	42.948	42.227	721 +
1930م	40.630	43.877	3.274 -
1931م	20.847	32.950	12.103 -
1932م	14.950	14.485	465 +
1933م	16.684	15.083	1.061+

من خلال الجدول يتضح لنا أن حركة المهاجرين في الفترة ما بين 1929م إلى 1933م تناقصت مقارنة بالسنوات التي قبلها وهذا بسبب الكساد الذي عرفته الصناعة الفرنسية التي تأثرت تأثيرا كبيرا جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

كان أغلب الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا يرتكزون في الجنوب والوسط والشمال الفرنسي، ثم انتشروا في أغلب نواحي فرنسا، وكانت مدن مرسيليا وباريس وليون هي المناطق التي يتواجد فيها الجزائريون بكثرة وهذا راجع لوفرة العمل ووجود العديد من المصانع[3].

---

[1] عبد الحميد زوزو: **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939م) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007م، ص20.

[2] عبد الحميد زوزو : **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939م) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، المرجع السابق ، ص ص22،23.

[3] شارل أندري جوليان: **افريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر:مجموعة من المترجمين،مر: فريد السوداني ،الدار التونسية للنشر، تونس، 1976 ،ص57.

لقد كانت هجرة الجزائريين نحو فرنسا رغم العديد من سلبياتها إلا أنها ساهمت في نمو الوعي لدى الجزائريين، وهذا راجع إلى تحررهم وبعدهم عن القمع السياسي والفكري داخل الجزائر[1].

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م – 1954م)، المصدر السابق،** ص298.

المبحث الثاني: الحلول المقترحة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية

من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية اتخذت مجموعة من الدول إجراءات وتدابير لتفادي الوقوع فيها واحتوائها والتي يمكن أن نقسمها إلى إجراءات عامة وإجراءات خاصة، كما أن أبو اليقظان كانت له مجموعة من الاقتراحات للخروج من الأزمة وتفادي الوقوع فيها مرة أخرى.

أولا: الإجراءات العامة: وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات لجأت إليها جميع الدول ونذكر منها:

1. **تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي:** بعد أن أصبحت العديد من المشاريع الضخمة والتي توظف العديد من العمال تعاني من مشاكل خطيرة وجدت العديد من الحكومات نفسها على اتخاذ مجموعة من التدابير تمثلت في:
   - تأميم عدة ميادين اقتصادية.
   - توجيه الإنتاج.
   - سن قوانين اجتماعية وتشريعات قضائية.
   - فرض الضرائب والرسوم الجمركية.
2. **تطوير القطاع العام:** حيث تولت العديد من الحكومات بمهمة انجاز العديد من المشاريع الاقتصادية وهذا بعد إفلاس القطاع الخاص بهدف تنشيط الاقتصاد.
3. **معالجة مشكل البطالة:** بهدف محاربة البطالة والتخفيف منها اتبعت العديد من الدول طرق ووسائل من أجل الحد منها من خلال[1]:
   - قيام بعض الدول بفتح ورشات عمل بهدف امتصاص البطالة.
   - كما قامت ألمانيا بتوقيف النساء المتزوجات عن العمل.
   - إنشاء مخيمات عمل في الفترة ما بين (1930م – 1940م) بلغ عددها 1500مخيم توظف 2500 ألف عامل في مختلف الأعمال خاصة الأعمال الشاقة.

[1] ميمونة داودي: **ظهور الأزمات الدولية دراسة أزمة الكساد الكبير(1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، إشراف : عبد القادر دربال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2013-2014، ص94.

4. **الاعتماد على نفسها من خلال تشجيع الإنتاج المحلي:** وهذا ما قامت به العديد من الدول حيث قامت بتشجيع الإنتاج المحلي وهذا نظرا لعجزها على الاستيراد بسبب عدم توفرها على احتياط الذهب مثل بريطانيا.
5. وجدت الدول نفسها مضطرة لتطبيق سياسة الانكماش المالي من خلال تخفيض الأجور وتطبيق عمليات التسليف المصرفي[1].

كما صدرت مجموعة من التدابير والإجراءات القانونية للحد من الممارسات اللأخلاقية وعدم حدوث الأزمة مرة أخرى نذكر منها :

أ- **قانون البنوك:** وهو قانون صدر في 1933م حيث منع البنوك من القيام بوظائف بنك الاستثمار

ب- **قانون الأوراق المالية:** وهو قانون صدر في نفس السنة التي صدر فيها قانون البنوك أي سنة 1933م وكان الهدف منه تزويد المستثمرين المحملين بمعلومات مالية محل الدار كما صدر قانون الأوراق المالية والبورصة وقانون مالوني وقانون اتفاق الوكالات وهي قوانين مكملة للقوانين السابقة[2]

ثانيا: الإجراءات الخاصة: وهي تدابير وإجراءات اتخذتها كل دولة لوحدها وسوف نركز على الإجراءات التي قامت بها الو.م.أ لتجاوز هذه الأزمة نذكر منها:

- محاولة القيام بتوازن بين الأسعار الزراعية والأسعار الصناعية وبين حياة المدن والأرياف وبين التكاليف والإنتاج .
- محاولة تنشيط السوق الداخلية وإنعاشها.
- مراقبة الأسعار والإنتاج.
- إعادة تقييم الأجور والقدرة الشرائية.
- مراقبة المصاريف وتنظيمها.
- مراقبة نشاط البورصة وعمليات تخفيض الدولار.
- تخفيض ساعات العمل وضبط الحد الأدنى للأجور وزيادتها.
- فرض التأمين والضمان ضد البطالة.

[1] ميمونة داودي:**المرجع السابق**، ص94.
[2] لبنى معمري وهند فايزي:**المرجع السابق**، ص .ص 94- 95.

– تنشيط استهلاك المواد الاستهلاكية.

– إعادة فتح البنوك الحكومية، حيث قامت الحكومة بإجراءات إعادة الاعتبار لزراعة من خلال سن مجموعة من القوانين تمكن الفلاحين من الاقتراض لمدة طويلة بأرباح منخفضة.

– تخصيص 500 مليون دولار لمساعدة العاطلين عن العمل والقيام بإنشاء الديوان الفدرالي للمساعدة الذي قام بتوزيع 5.1 مليون دولار على المعوزين ودرس إمكانية القيام بأعمال ذات منفعة عمومية من الدولة[1].

كما قدم كينز مجموعة من الحلول المقترحة للخروج من هذه الأزمة، تمثلت في ثلاثة حلول وهي: السياسة النقدية، الاستثمار العام.

ويتمثل العنصر الأساسي الذي تقوم عليه فكرة النظرية الكينزية، هو أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة من عدم التوازن لفترة طويلة، لذلك تدعو هذه النظرية التي وضعها كينز إلى تدخل الحكومة للمساعدة في التغلب على الطلب الكلي وذلك من أجل الحد من البطالة وزيادة النمو[2].

ثالثا: الحلول المقترحة من طرف أبو اليقظان للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية :

تطرق أبو اليقظان في العديد من جرائده والمتمثلة في(النور، ميزاب، البستان، المغرب) عن الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها عن الجزائر وعن الحلول التي يمكن من خلالها الخروج من الأزمة وتفادي وقوعها مرة أخرى، وقد قسم الباحثون الحلول التي اقترحها أبو اليقظان إلى قسمين، إذ نجد القسم الأول يتحدث عن التدابير والإجراءات التي اقترحها أهل الساسة والاقتصاد لعلاج هذه الأزمة، وتحدث القسم الثاني عن مقترحاته التي كانت وفق الشريعة الإسلامية[3].

---

[1] لبنى معمري وهند فايزي:**المرجع السابق**، ص 95.

[2] هيثم يوسف محمد عويضة:**الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر ،الأردن،2009-2010، ص ص11- 12.

[3] محمد الحاكم بن عون :**الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحافة اليقظانية (1929-1933)**، المرجع السابق ،ص695.

1- الاقتراحات وفق منظور الساسة وأهل الاقتصاد :

لجوء العديد من الحكومات لتقليل من العرض وهذا نظرا لتشبع الذي تعرفه السوق بالمنتوجات وقد استعملوا في ذلك عدة طرق من بينها:

- إتلاف السلع الزائدة عن حاجة السوق ولذلك نجد أن بعض الاقتصاديون قدموا هذا المقترح والمتمثل في إتلاف السلع الزائدة من أجل الحفاظ على الأسعار

- إرجاع التجار لسلع المستوردة حيث قامت العديد من الحكومات على غرار حكومة الجزائر بباريس بإرجاع التجار لسلع المستوردة مع إرجاع الحكومة لما تقاضته من رسوم على السلع .

- ضرورة التعاون الاقتصادي بين جميع الدول وهذا من أجل تحديد حجم الإنتاج العالمي (مؤتمر القمح العالمي) إذ يرى العديد من الباحثين في هذا الشأن أن ارتباط وتعاون دول العالم بعضها البعض سياسيا واقتصاديا من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات بين مختلف دول العالم مبنية على حسن التفاهم هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، وقد أقر مؤتمر القمح العالمي شهر مارس 1930م ما يلي:

- تحديد المحصول العالمي للقمح
- إنشاء بنك دولي لتسليف منتجي القمح
- مناقشة الأزمة التي يعانيها القمح في العالم والعمل على إيجاد حلول لها من خلال تطبيق سياسة التفاهم والاتفاق بين الدول[1].

تم عقد المؤتمر الشيوعي في جويلية 1930م حيث طرحت فيه العديد من القضايا ولعل أبرزها الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها وامتدادها وكيف أثرت سلبيا من خلال الارتفاع الكبير للبطالة كما تطرق هذا الاجتماع إلى ضرورة قيام الدول الأوروبية لتصدي ومواجهة هذه الأزمة من خلال فرض الجمركة وتوحيدها من أجل حماية اقتصاد الدول الأوروبية، وكان هذا الاجتماع بمثابة مشروع ممهد لاتحاد وتكتل الدول الأوروبية فيما بينها وهو ما ظهر جليا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال ما يعرف بالإتحاد الأوروبي[2].

[1] محمد الحاكم بن عون :**المرجع السابق** ، ص696.
[2] المرجع نفسه، ص695.

2- اقتراحات حل الأزمة وفق منظور الدين الإسلامي:

يعد اعتماد الحل الإسلامي في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية من الطرق والوسائل التي تساهم في الوصول إلى نهاية جذرية لهذه الأزمة، لذلك فإن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ضمن النظام الاقتصادي في علاج هذه الأزمة، ولقد قدم أبو اليقظان مجموعة من المقترحات للخروج من هذه الأزمة كانت مبنية على أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

الرجوع إلى تعاليم الدين الإسلامي من خلال القيام بفريضة الزكاة، والزكاة تعني في اللغة هي النما والزيادة والبركة، وهي تطلق على كل ما ينفقه المتصدق من مال وتستعمل في ديانات التوحيد، وللقد اقترح أبو اليقظان على ضرورة العمل بمبدأ الزكاة في الإسلام بحيث لو منحت الزكاة لمستحقيها لانفرجت الأزمة لأنه لو أنفقت المليارات المكنوزة من النقود وملايين الأطنان المدخرة من القمح على الملايين من الفقراء والعاطلين عن العمل من خلال تطبيق فريضة الزكاة لانفرجت الأزمة.

كما اقترح منع الخمر لأنه كان سببا من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية.

كما نلاحظ أن أبو اليقظان لم يتحدث عن الربا، والربا يقصد به الزيادة الغير شرعية، والربا يعتبر من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمة، والشريعة الإسلامية عملت على تحريمه لأنه يعمل على الاستغلال الفقير من خلال فرض المرابي ما يشاء من فوائد دون رحمة ولا شفقة، ويأخذ الأموال دون بذل للجهد، كما يعمل الربا على القضاء على التعاون والتراحم والتآزر بين أفراد المجتمع ويزرع فيهم الحقد والبغضاء في نفوسهم، كما أن التعامل بالربا يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية كالبطالة والفقر والحرمان.

كما يقترح أبو اليقظان ضرورة تدخل الحكومات لتجنب احتكار طحن القمح، لأنه تبين لنا جليا أنه أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية اشتد تكالب المحتكرين من خلال احتكار الصناعة التحويلية للقمح لأنهم يشترون القمح بأثمان زهيدة مستغلين تكدس هذه السلعة ثم يقومون ببيع السميد بأسعار باهظة، وهذه المعاملات وفق المنظور الإسلامي تعتبر احتكار والإسلام يحرم مثل هذه المعاملات.

ويرى أبو اليقظان ضرورة تدخل الحكومات من أجل جعل أسعار القمح مناسبة لقيمة أسعار السميد لأنه يعتبر من الحلول الضرورية لعدم استغلال المواطن واستمرار الحياة الاقتصادية، وتضمن للمواطن والتاجر الحفاظ على استمرارية العيش.

كما نصح أبو اليقظان التجار بتجنب استغلال البنوك لكي لا تؤدي إلى إغراقهم بالديون ومن أجل تحقيق الربح، وعدم الوقوع في الربا والإفلاس[1].

[1] محمد الحاكم بن عون :المرجع السابق ،ص ص،698،697.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا للفصل الثالث المعنون بـ انعكاسات وتداعيات الأزمة الاقتصادية 1929م على الجزائر توصلنا إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت على الوضع الاقتصادي في الجزائر حيث شمل تأثيرها على القطاعات الثلاث، الزراعي والصناعي والتجاري، حيث شهدت مختلف المحاصيل الزراعية كالحبوب والزيتون تراجعا بسبب عدم اهتمام السلطات الاستعمارية بإنتاجها وتوجيه اهتمامها بإنتاج الخمور والحوامض، وعرفت الصناعة الإستخراجية والمعادن تراجع كبير خلال الأزمة الاقتصادية العالمية متأثرا بها، وسجلت صادرات المحاصيل الزراعية تراجعا كبيرا عكس صادرات الخمور التي عرفت زيادة كبيرة، وكما انعكست تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الوضع الاجتماعي في الجزائر فانتشرت العديد من الآفات الاجتماعية كالفقر والحرمان والبؤس وتدني المستوى المعيشي.

عرفت الجزائر أثناء الأزمة الاقتصادية 1929م تدهورا في الأوضاع الصحية بسبب عدم توفير السلطات الاستعمارية الوسائل الكافية للعلاج حيث طبقت العديد من الدول مجموعة من الإجراءات للخروج من هذه الأزمة تمثلت في إجراءات عامة التي طبقتها كل الدول وإجراءات خاصة والتي كانت خاصة لكل دولة وللخروج من الأزمة اقترح أبو اليقظان مجموعة من التدابير كان من أبرزها الالتزام بتعاليم الشريعة الإسلامية من خلال محاربة الاحتكار ومنع الخمور..إلخ.

الخاتمة :

من خلال استعراضنا لموضوع أثر الأزمة الإقتصادية العالمية 1929– 1933م توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والمتمثلة في :

– تميزت الأوضاع السياسية في الجزائر قبل الأزمة بظهور المقاومة السياسية بعد فشل المقاومات الشعبية في القضاء على السياسة التعسفية الاستعمارية، فظهرت الجمعيات والنوادي والصحف والمجلات والتي كان لها دور بارز في ظهور مجموعة من التنظيمات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى.

– تميزت الأوضاع الإقتصادية قبل أزمة 1929م بسن الاستعمار الفرنسي مجموعة من القوانين كان الهدف منها الاستيلاء ونهب أراضي الجزائريين، كما عمل الاستعمار على هدم أسس الزراعة الجزائرية من خلال جلب منتوجات دخيلة على المجتمع الجزائري كزراعة الكروم وضيق الخناق على الصناعة التقليدية الجزائرية محاولة منها للقضاء عليها .

– عمل الاستعمار على تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، كما عانى المجتمع الجزائري اجتماعيا من جراء السياسة الاستعمارية، فانتشرت البطالة وتدهورت الأوضاع الصحية والمعيشية وجميع مظاهر البؤس والحرمان في أوساط الجزائريين.

– ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى أزمة اقتصادية عالمية ضربت العالم الرأسمالي، بحيث بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى الدول الأوروبية ومنها إلى مستعمراتها مخلفة آثار وتداعيات كبيرة على العالم بأسره.

– لم تنجو الجزائر من الأزمة الإقتصادية العالمية فقط تركت تداعيات وانعكاسات اقتصادية واجتماعية على الجزائر.

– كما أثرت الأزمة الإقتصادية على الوضع الاقتصادي الجزائري بقطاعاته الثلاث، حيث تراجعت أغلب المنتوجات الزراعية والصناعية كما عرفت الصادرات الجزائرية تراجعا ملحوظا .

– أثرت الأزمة على الوضع الاجتماعي وذلك بزيادة تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية وارتفعت الأسعار مما أدى إلى القدرة الشرائية للفرد الجزائري .

– تفشت في المجتمع الجزائري المجاعة وانتشر الفقر والبطالة في العديد من المدن الجزائرية

– استدعت هذه الأوضاع العديد من الدول إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير والخطط للحد من الأزمة وعدم الوقوع فيها مرة أخرى .

– قدم العديد من المصلحين اقتراحات للخروج من الأزمة ومن بينهم أبو اليقظان الذي ركز على ضرورة الرجوع إلى تعاليم الدين الإسلامي للخروج من الأزمة من خلال القيام بفريضة الزكاة ومنع الخمور والاحتكار.

الملحق رقم: 01 خريطة تمثل تطور الأزمة بين 1929-1931 [1]

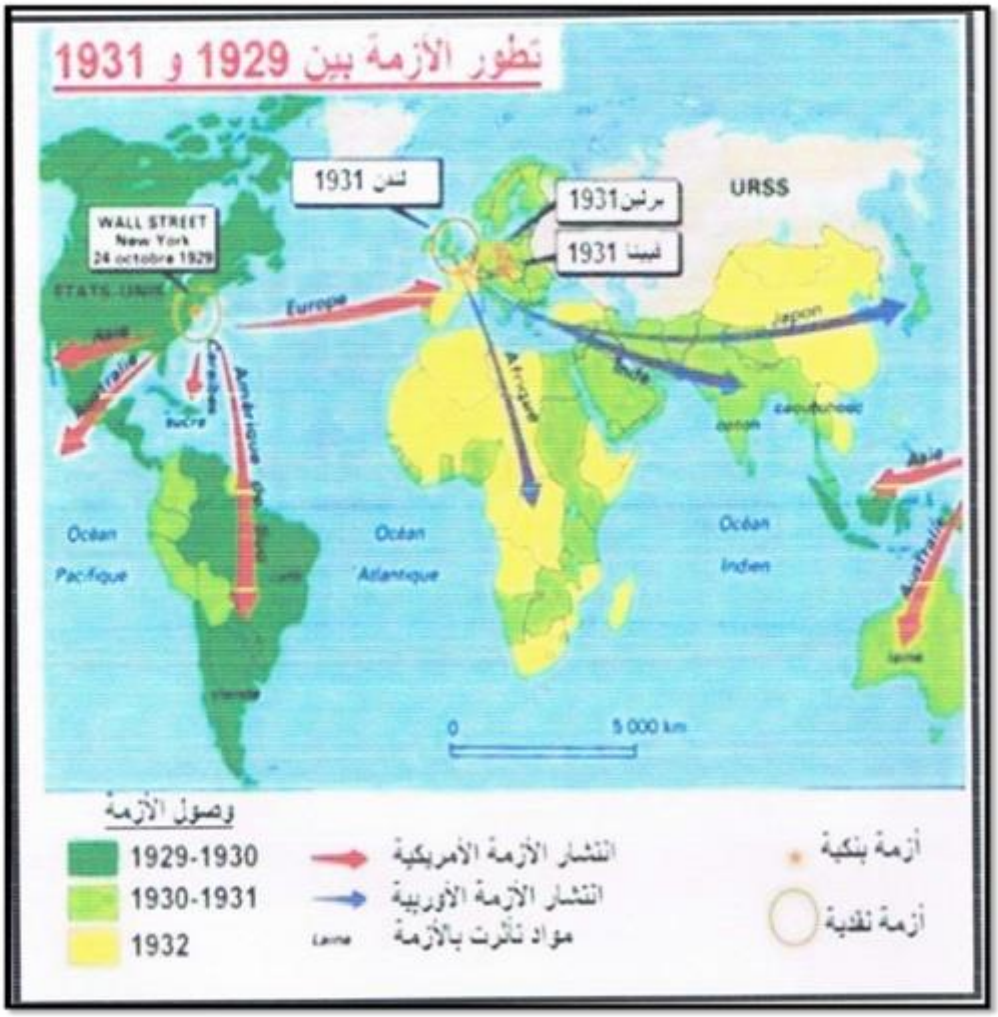

[1] – متوفر على الرابط www.bacdoc.ma تمت الزيارة يوم 2017/04/27، على الساعة 14.30.

الملحق رقم: 02 انتشار الأزمة الاقتصادية في بقية دول العالم

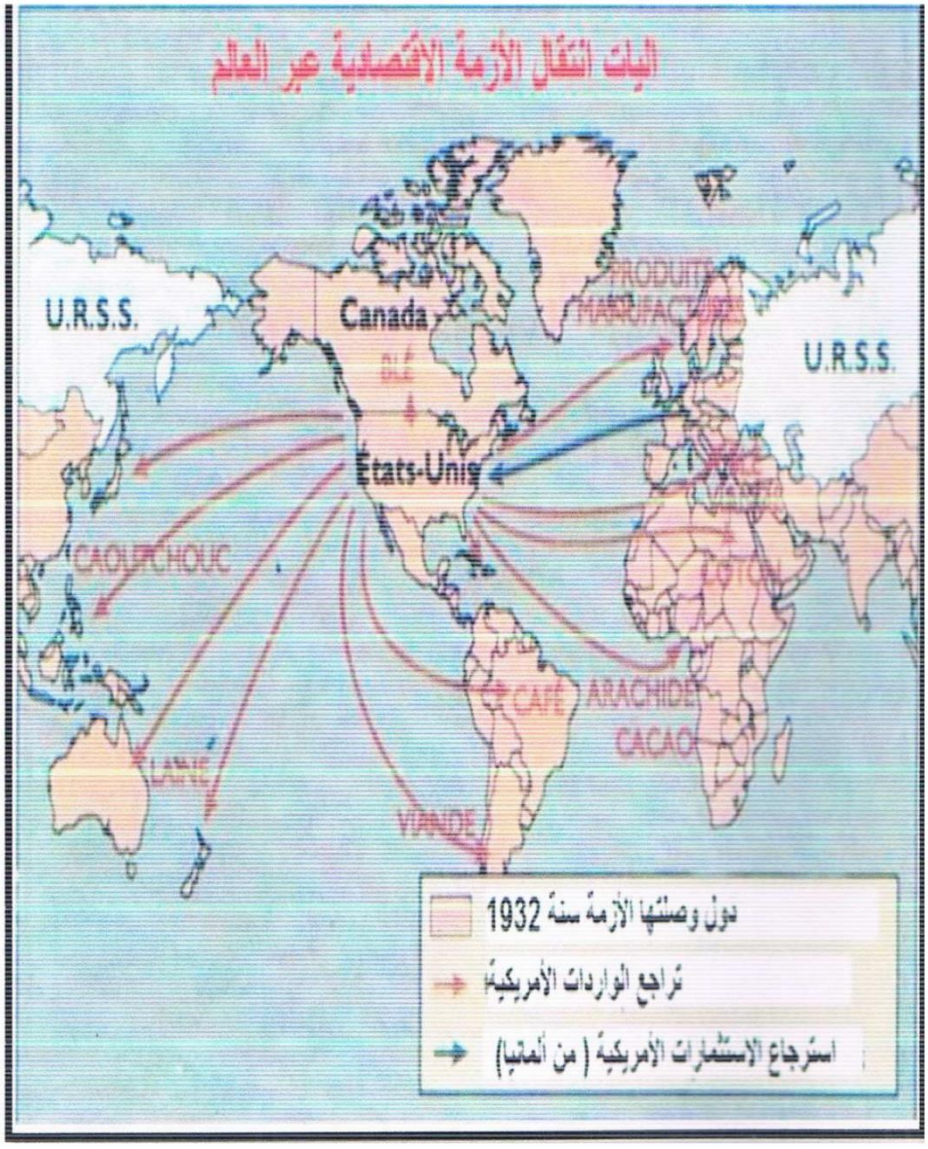

تمت الزيارة يوم :25 أفريل 2022 على الساعة 17:30www.bacdoc.ma

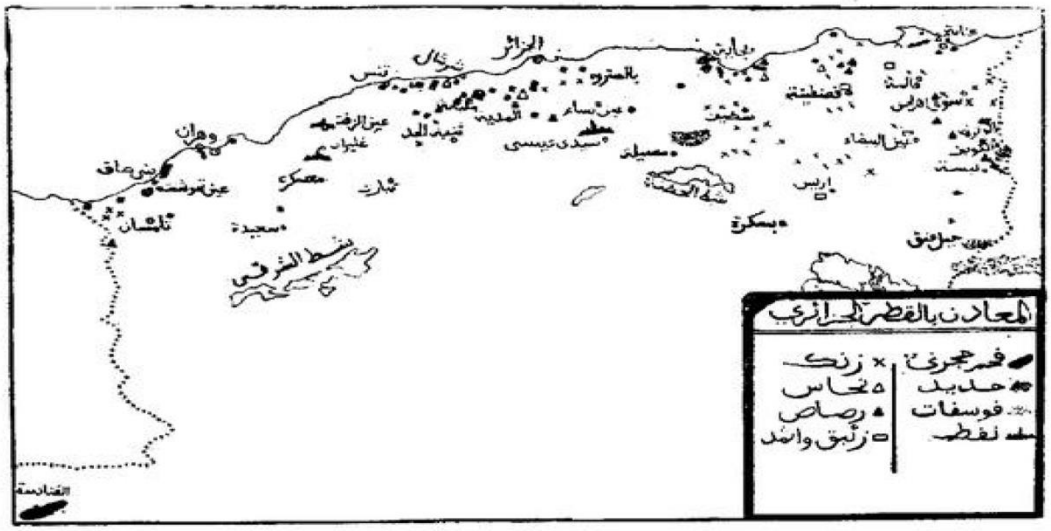

الملحق رقم (3): خريطة المعادن في الجزائر[1]

الملحق رقم 04: توسع زراعة العنب[2]

[1] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، ص65.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعرفة، دط، ج1، الجزائر، 2006، ص262.

الملحق رقم 05: شحن براميل الخمر في ميناء الجزائر (التاريخ غير مذكور)[1]

[1] /http://papyrusa.travelblog.fr/r991/L-Apres-voyage-de-la-Sultane/11

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : قائمة المصادر باللغة العربية :

1- بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الأولى من 1920م إلى 1936م**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

2- بوعزيز يحي ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م – 1954م)** ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م.

3- جوليان شارل أندري ، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**،تر:مجموعة من المترجمين،مر: فريد السوداني ،الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

4- خوجة حمدان بن عثمان ، **المرآة**، تر، محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

5- قداش محفوظ: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919م.1939م**،ج1،ت ر: محمد بن البار،ط خ، دار الأمة، الجزائر، 2011م.

6- قداش محفوظ ، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830م. 1954م**، تر: محمد المعراجي، تح، منشورات ANEB، وزارة المجاهدين، دس.

7- المدني أحمد توفيق: **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** ،دار المعرفة، د ط ، د م ، د س

8- (- . -)، **جغرافية القطر الجزائري**،دار الشريف، ط1،تونس، 1948،.

9- (- . -)، **هذه هي الجزائر**،د ط،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001م.

ثانيا :قائمة المراجع باللغة العربية:

1- أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 م– 1919م)**، ج1.

2- (- . -)، ، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ترجمة، عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982.

3- بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830م- 1989م**،ج1،دار المعرفة، الجزائر.

4- بلغيث محمد الأمين، **الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر**، دار كتاب الغد،الجزائر، 2007.

5- بن الحسين محمد الأخضر ،**الأزمات الإقتصادية فعلها وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية** ، تر ، شفير أحمد ، المعهد الوطني للثقافة وبحوث العمل ، الجزائر ،1995.

6- بن الشيخ حكيم ، **دور الأمير خالد في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912م – 1936م**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2001 م – 2002م.

7- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**،ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997م.

8- تسن فرغلي على، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر** ، دار الوفاء لدينا الطباعة الإسكندرية ، 2001.

9-تقية محمد ، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز الآمال**، تر، عبد السلام عزيزي، القصبة، الجزائر، 2010 م.

10- الحسيني عرفات تقي ، **التموين الدولي** ، دار المجدلاوي للنشر، ط1، عمان الأردن ،1999.

11- دانيال أرنولد ، **تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس واليوم ، تر ، عبد الأمير شمس الدين** ، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1، بيروت ، لبنان .

12- دبوز محمد علي ، **النهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة** ،ج2،ط1، المطبعة العربية ،الجزائر.

13- رزاقي عبد الرحمان ، **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالمتين** ،(د، ن) ، د ط، الرغاية، دس.

14- زوزو عبد الحميد ، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2007م.

15- (- . -)، **تاريخ أوروبا و و.م.أ 1914- 1945 م**، محاضرات ونصوص ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1996.

16- (- . -)، **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،2011م.

17- السبعاوي عوني عبد الرحمن ، **التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن ،2010، ص 236.

18- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2،ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،1998م.

19- (- . -)، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4،ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م.

20- (- . -)، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830م – 1900م)**،ج1،ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م،ص 107.

21- سليم محمد السيد ،**السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون** ، دار الفجر الحديث للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004.

22- سميح مسعود ،**الأزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية الموحشة** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010.

10-شينجار العيساوي عبد الكريم ، رحيم العودي ع المهدي، **السيولة في ظل الأزمات الإقتصادية والمالية** ، درا الصفاء ، عمان ، الأردن ، 2014 .

23- صالح عباد : **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م-1900م**، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ط ، الجزائر ،1948 ، ص 79.

24- عبد العزيز سليمان ، عبد المجيد نعني :**تاريخ و.م . أ الحديث** ،دار لنهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1973، ص 194.

25- (- . -)، نعنعنى عبد المجيد، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1973.**

26- العزاوي محمد عبد الوهاب ، عبد السلام محمد خميس ،**الأزمات المالية قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة** ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .

27- عطوان مروان، **الأسواق المالية والنقدية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، ديوان المطبوعات الجامعي،ط3،ج2،الجزائر 2005.

28- عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م**،دار المعرفة، الجزائر،ج 2006،2م.

29- عميراوي أحميدة وآخرون: **السياسة الاستعمارية في الصحراء الجزائرية 1844م-1916م**، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009م.

30- عويضة هيثم يوسف محمد ، **كينز والكساد الكبير قراءة في الأزمة 1999م والأزمة الحالية** ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008 .

31- (- . -)، **الأزمة المالية وانعكاساتها الإقليمية (حالة دراسية دبي ولبنان)**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014.

32- غربي الغالي وآخرون ، **العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد**، دار هومة، د ط، الجزائر،2007م.

33- فائق طهبوب ، محمد السعيد حمدان ،**تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات** ، جامعة القدس ، فلسطين ، 2008.

34- فرحات الكاملة ، **تاريخ الحركات الوطنية المغاربية**، ط1،الشامي لطباعة والنشر،ولاية الوادي، الجزائر، فيفري 2022.

35- فيلالي عبد العزيز، **اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934م**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014م.

36- كافي مصطفى يوسف ،**الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحكومة الشركات جذورها ، أساسها ، تداعياتها ، وآفاقها**، الرواد ، ن ط 1 ،2013 .

37- مرابط مسعود يحياوي ، **المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في الجزائر القرن العشرين ،حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات**، مج1، تر: محمد المعراجي، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

38- مرسي فؤاد ، **الرأسمالية تجدد نفسها** ، عالم المعرفة ، الكويت ،2000.

39- مصطفى أحمد فريد ، **سهير محمد السيد حسين** ، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية** ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر. د س .

40- المعموري عبد علي كاظم،**الطوفان القادم توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**، مكتبة الحامد للنشر، ط1، عمان، د س .

41- مكاوي محمد محمود ، **دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات** ، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر،2012.

42- مويس كوزيه ، **تاريخ الحضارات العام** ، **المعهد المعاصر** ، ج7 ، تر، يوسف أسعد داغر فريدم ، ط2 ، منشورات عويدات ،بيروت ، 2006.

43- نوري الربيعي إسماعيل ، **تاريخ أوروبا السياسي المعاصر** ،دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،2002.

44- الهريدي صلاح أحمد ، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1789-1914)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية .

45- الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م-1960م** ، تر ، جوزيف عبد الله ،دار الحداثة ، ط 1 ، لبنان ، 1983 .

46- الوناس الحواس ، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، مؤسسة كنوز الحكمة،الجزائر،2012 م .

ثالثا : المقالات والدوريات :

1- بن عون محمد الحاكم، **الأزمة الاقتصادية العالمية في الصحافة اليقظانية(1929-1933)**، مجلة الإحياء، مج21، العدد29، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2021.

2- بوجمعة أكرم : **أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 28،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2016م.

3- شفيع فلاح ، **النشاط الربوي والأزمات المالية** ، مجلة المعلومات، العدد الأول، لندن، 2008.

4- قرومي عبد الحميد ، الشلالي عبد القادر، **انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل**، موقف التيارات النيو ليبرالية، مجلة حوليات الجزائر، الجزائر، ص2.

5- مجذاب بدر عناد، **الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**، مجلة الدراسات الدواية ، العدد13، بغداد، 2001 .

6- ميسوم بالقاسم، **سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة (1930م – 1954م)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 6،جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2013.

7- نايت قاسي إلياس وعبد الستار حسين، **واقع الجزائر فيما بين 1927 و1930**، مجلة القرطاس لدراسات الفكرية والحضارية، العدد2، المجلد 7، جويلية 2020م

رابعا : المذكرات الرسائل الجامعية :

1- بأحمد خليلي وتهامي شيباني: **الأوضاع الاجتماعية لشعب الجزائري بين الحربين العالميتين (1919م – 1939م)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: أحمد بوسعيد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية، إدرار، 2016م-2017م.

2- بختاوي خديجة ،**التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870- 1939 م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران،2011م .

3- بن عدة عبد المجيد ، **مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1993م .

4- بن نايي سامية و العابدي أسماء: **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830م-1900م**، مذكر لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الرحمان التونسي، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة.

5- تايتي حياة ، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية في الوسط الوهراني 1929م**.1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: مبخوت بودواية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2010م-2011م.

6- حداد مريم ، **الأوضاع السياسية في الجزائر بين الحربين (1919 م- 1939م)**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، إشراف الأمير بوغدادة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

7- خته عصام، **إصلاحات فيفري 1919م بالجزائر وموقف الحركة الوطنية منها**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص المغرب العربي المعاصر، إشراف موسى بن موسى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية'، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018م-2019م.

8- داودي ميمونة، **ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير(1929- 1933) والأزمة المالية (2007- 2008)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2013- 2014.

9- شرقي عاشور ، **أثر الأزمات المالية على التكتلات الاقتصادية** ،رسالة ماجستير ، قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة.

10- صبرينة دبوشي ، **الأزمة المالية الاقتصادية والعالمية 2008 وانعكاساتها على الاقتصاد العلمي** – دراسة مقارنة مع أزمة ،1929 رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر، 2010، 2011 .

11- عبد رواحنة الحكيم ، **السياسة الاقتصادية في الجزائر (1830- 1870م)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوقريوة لمياء ، جامعة الحاج الأخضر باتنة، 2013- 2014م ..

12- قريشي محمد، **الأوضاع الاجتماعية لشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945م. 1954م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف:بن سلطان عمار،قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001م-2002م.

13- قناش محمد ، **الحياة النقابية في القطاع الوهراني 42 خلال الثلاثينات 1929-1939م** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف : ابراهيم مهديد ،جامعة وهران السانيا، د س .

14- لبنى معمري وهند فايزي، **تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد الجزائر وتونس 1929م-1939م**، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف: عبد القادر كركار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية'، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي.

خامسا: الموسوعات والمعاجم :

1- رونفن بير ، **الموسوعة التاريخية (تاريخ القرن العشرين) تر، نور الدين حاطوم** ، ط2 ، دار الفكر ، 1985 .

2- مجمع اللغة العربية ،**المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية ،ط4، جمهورية مصر العربية ،2004 .

سادسا : المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

1-Agron Charles rebert: **politiques colonials au Maghreb**،édition P،U.F.PARIS،P24

2- Joha Maynes KEYNES ،(1936)،**The General Thear Cemploument ،Interset، And Money**،Macmillan، Co، Itd، London.

سابعا : المواقع الإلكترونية :

1- http://papyrusa.travelblog.fr/r991/L-Apres-voyage-de-la-Sultane/11

2- www.bacdoc.ma تمت الزيارة يوم :25 أفريل 2022 على الساعة 17:30

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور عدد سكان اليهود في الجزائر خلال الفترة (1901م – 1931م).	**29**
02	يبين معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية	**53**
03	تطور مساحات زراعة الكروم خلال السنوات 1929 - 1935	**57**
04	تطور إنتاج الحوامض خلال الفترة 1929م- 1933م	**58**
05	تطور إنتاج القمح خلال الفترة مابين 1929- 1933 م	**59**
06	تطور إنتاج الزيتون في الفترة مابين 1929- 1933م	**61**
07	تعداد المواشي خلال سنوات من 1929-1933م	**62**
08	تطور إنتاج الخمور وزيت الزيتون خلال الفترة بين 1927- 1933م.	**65**
09	تطور الواردات خلال السنوات 1929م – 1933م .	**67**
10	توضح طبيعة حركة الهجرة الجزائرية مابين عامي (1929م – 1933م)	**73**

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل البياني	الصفحة
03	تطور مساحات زراعة الكروم من 1921- 1935م	**57**
04	تطور إنتاج الحوامض خلال الفترة 1929م- 1933م	**58**
05	تطور إنتاج القمح خلال الفترة 1929م- 1933م	**60**
06	تطور إنتاج الزيتون في الفترة مابين 1929- 1933م	**61**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	01
الإهداء01	02
الإهداء02	03
شكر وعرفان	04
قائمة المختصرات	05
المقدمة	06
الفصل الأول : أوضاع الجزائر قبل الأزمة الإقتصادية العالمية	
تمهيد	13
المبحث الأول : الوضع السياسي	14
أولا : الأوضاع السياسية في الجزائر (1900- 1919م).	15
ثانيا : الأوضاع السياسية في الجزائر (1919- 1929م).	18
المبحث الثاني : الوضع الاقتصادي	21
أولا : الزراعة .	21
ثانيا : الصناعة .	23
ثالثا : التجارة .	24
المبحث الثالث : الأوضاع الاجتماعية	26
أولا : التركيبة السكانية للجزائر .	26
ثانيا : المعاناة الاجتماعية في أوساط الجزائريين .	29
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني : لمحة عامة عن الأزمة الإقتصادية العالمية 1929	
تمهيد	34
المبحث الأول : مفهوم الأزمة وبدايات ظهورها .	35
أولا: مفهوم الأزمة الإقتصادية العالمية .	35

ثانيا : بدايات ظهور الأزمة الإقتصادية 1929.	**37**
المبحث الثاني : أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929.	**39**
أولا : الأسباب غير المباشرة .	**39**
ثانيا :السبب المباشر.	**41**
ثالثا :رؤية العالم الإنجليزي جون مينا راد كينز.	**42**
المبحث الثالث : مراحل انتشار الأزمة الإقتصادية 1929	**45**
أولا :مرحلة النشأة .	**45**
ثانيا : مرحلة التطور والانتشار.	**45**
ثالثا: مرحلة الانحسار.	**46**
المبحث الرابع : مظاهر و خصائص الأزمة الإقتصادية العالمية 1929.	**47**
أولا : خصائص الأزمة الإقتصادية العالمية.	**47**
ثانيا :مظاهر الأزمة الإقتصادية العالمية .	**49**
ثالثا : أثر الأزمة الإقتصادية على الدول الصناعية	**50**
خلاصة الفصل الثاني .	**53**
الفصل الثالث : انعكاسات وتداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية على الجزائر	
تمهيد	**55**
المبحث الأول : انعكاسات الأزمة على اقتصاد الجزائر .	**56**
أولا : القطاع الزراعي.	**56**
ثانيا : القطاع الصناعي .	**61**
ثالثا :القطاع التجاري .	**64**
المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الأوضاع الاجتماعية	**66**
أولا: انقسام المجتمع الجزائري إلى طبقتين.	**67**
ثانيا: تدهور الأوضاع المعيشية والصحية.	**68**
ثالثا: انتشار الفقر والمجاعة .	**69**
رابعا: انتشار البطالة.	**70**

خامسا: تراجع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا.	**71**
المبحث الثالث : الحلول المقترحة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية .	**74**
أولا: الإجراءات العامة.	**74**
ثانيا: الإجراءات الخاصة.	**75**
ثالثا: الحلول المقترحة من طرف أبو اليقظان للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية.	**76**
خلاصة الفصل الثالث	**80**
الخاتمة	**81**
الملاحق	**83**
قائمة المصادر والمراجع	**87**
فهرس الجداول	**96**
فهرس الأشكال البيانية	**96**
فهرس المحتويات	**97**
ملخص الدراسة باللغة العربية	**100**
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	**101**

الملخص :

خلال فترة ازدهار النظام الرأسمالي كانت تنتابه بعض الأزمات الدولية ثم يعود إلى الانتعاش من جديد، لكن في سنة 1929م وقعت أزمة وصفت من قبل المؤرخين والاقتصاديين على أنها أخطر أزمات النظام الرأسمالي، انطلقت الأزمة من بورصة وول ستريت بمدينة نيويورك في 24 أكتوبر 1929م، ولم تكن الأزمة عابرة بل استقرت ودامت وانتقلت إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد الأمريكي، ثم انتقلت الأزمة إلى باقي دول العالم الرأسمالي (أوربا ومستعمراتها)، ولقد أثرت الأزمة على الجزائر وتركت تداعيات وانعكاسات في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث مست الأزمة القطاعات الاقتصادية الثلاث الزراعي والصناعي والتجاري، فأدت إلى تراجع مختلف المنتوجات الزراعية والصناعية،كما أدت إلى انخفاض الصادرات، وكان لها تأثير على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، فظهرت الآفات الاجتماعية كالفقر والمجاعة وتدني المستوى المعيشي،اتخذت دول العالم الرأسمالي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الإجراءات للحد من الأزمة، كما اقترح أبو اليقظان مجموعة من الحلول لتخفيف من الأزمة والقضاء عليها لعل أبرزها العودة إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال فرض الزكاة والابتعاد عن الاحتكار ومنع الخمور

الكلمات المفتاحية: الأزمة الإقتصادية، العالمية، بورصة، العالم الرأسمالي .

Summary :

During the period of prosperity of the capitalist system، it was affected by some international crises and then returned to recovery again، but in 1929 a crisis occurred that was described by historians and economists as the most serious crises of the capitalist system. The crisis is transient، rather it settled and persisted and moved to other sectors of the American economy، then the crisis moved to the rest of the capitalist world (Europe and its colonies)، and the crisis affected Algeria and left repercussions and repercussions in the economic and social field. It led to a decline in various agricultural and industrial products، and also led to a decline in exports، and had an impact on the social structure of Algerian society. So social ills appeared، such as poverty، famine and a low standard of living. The countries of the capitalist world، especially the United States of America، took a set of measures to reduce the crisis، and Abu Al-Yaqzan suggested a set of solutions to alleviate the crisis and eliminate it، perhaps the most prominent of which is a return to the application of the principles of Islamic law by imposing zakat and moving away from Monopoly and alcohol ban

Keywords: economic crisis، global، stock exchange، capitalist world.

Résumé :

Au cours de la période de prospérité du système capitaliste، il a été affecté par certaines crises internationales، puis est revenu à la reprise، mais en 1929، une crise s'est produite qui a été décrite par les historiens et les économistes comme la crise la plus grave du système capitaliste. transitoire، elle s'est plutôt installée، a persisté et s'est déplacée vers d'autres secteurs de l'économie américaine، puis la crise s'est déplacée vers le reste du monde capitaliste (l'Europe et ses colonies)، et la crise a affecté l'Algérie et a laissé des répercussions et des répercussions sur le plan économique et social. au déclin de divers produits agricoles et industriels، ainsi qu'à une baisse des exportations، et a eu un impact sur la structure sociale de la société algérienne Des maux sociaux sont alors apparus، tels que la pauvreté، la famine et un faible niveau de vie. Les pays du monde capitaliste، en particulier les États-Unis d'Amérique، ont pris un ensemble de mesures pour réduire la crise، et Abu Al-Yaqzan a proposé un ensemble de mesures. solutions pour atténuer la crise et l'éliminer، dont la plus importante est peut-être un retour à l'application des principes de la loi islamique en imposant la zakat et en s'éloignant du monopole et de l'interdiction de l'alcool

Mots-clés : crise économique، global، bourse، monde capitaliste.